الملخـــص التنفيـــذي

جدول المحتويات

ما هي السردية الوطنية للتنمية الشاملة؟ ٦

١. الـرؤية العـامـة والمـرتكـزات الأسـاسيـــة للسـردية الوطنيـة للتنميـة الشاملة ٨

ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي كمرتكز للنمو المستدام ٩

الركيزة الأولى: تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة ١١

الركيزة الثانية: التحـول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبـادل التجـاري (Tradables) ١٢

الركيزة الثالثة: إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص ١٥

٢. هيكـل السـرديـــة الـوطنيـة للتنميـــة الشاملـة ١٧

٣. الإطار الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية ٨١

٤. أبرز مقومات الاقتصاد المصري ١٩

آفاق التعقيد الاقتصادي ٢٠

٥. فـرصـة الاقتصـاد المصــري لتخطي «فـخ الدخـل المتوســط» ٢٢

تحسن المؤشرات الاقتصادية يعزز الثقة في مسار الإصلاح ويُمهّد بيئة أكثر تمكينًا للقطاع الخاص ٢٢

دعـم الابتكـار وريادة الأعمـال للخروج من فخ الدخل المتوسط ٢٣

تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل كفرصة اقتصادية واعدة ٢٣

٦. استقرار الاقتصاد الكلي: ما وراء الأرقام ٢٤

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة ٢٤

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص ٢٥

التمويل من أجل التنمية ٢٦

التمويل منخفض التكلفة (التمويل التنموي الميسر) لتمكين القطاع الخاص ٢٧

٧. تعزيز التنافسية والإنتاجية والتحول نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا ٢٧

أنظمة الاستثمار في مصر ٢٧

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٨

تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع المالي غير المصرفي ٢٩

منظومة التجارة الخارجية ٣٠

تعظيم دور الصناعة في دفع النمو وتعزيز التنافسية ٣٠

التكامـل بين استراتيجيـات الاستثمـار الأجنبي، والتنميـة الصنـاعية، والتشغيـل لتعزيـز التنمية الاقتصاديـة المستـدامـة ٣١

٨. التعـاون الـدولي والشراكـات الدوليـة من أجل النمو والتشغيل ٣٥
فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة ٣٦
البريكس وبنك التنمية الجديد ٣٦
شراكة استراتيجية مع القارة الإفريقية ٣٦
٩. التخطيـط المكـانـي لتـوطـين التنميـة الاقتصاديـة على مستـوى المحافظات ٣٧
١٠. البـرنامج الـوطني للإصـلاحات الهيكليـة: سيـاسات وإجـراءات هيكليـة شاملـة (اقتصادية –اجتماعية – قطاعية) ... ٣٨
السياسات والإجراءات ذات الأولوية في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية ٣٩
١١. المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ٤٢
١٢. البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ٤٦

قائمة الاشكال

شكل ١ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space ٢١
شكل ٢ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index ٢١
شكل ٣ الاستثمارات المنفذة (بدون مخزون) ٢٦
شكل ٤ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمساهمة القطاع لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ..... ٢٩
شكل ٥ نسبة مساهمة قطاع الصناعات غير البترولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية) ٣١
شكل ٦ الصدى الديموغرافي Youth Bulge ٣٢

ما هي السردية الوطنية للتنمية الشاملة؟

انطلاقًا من توجيهات السيد رئيس الجمهورية، وتكليفات رئيس مجلس الوزراء، واستنادًا إلى أحكام قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ الذي ينص على رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي وتحديد الرؤية والاستراتيجيات ذات الصلة ومتابعة تنفيذها على المستويات القومية والإقليمية والقطاعية، وربطها بسياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية والأجنبية، بما يتسق مع قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدورها المنوط به وبالتنسيق مع كافة الوزارات والهيئات والجهات المعنية، بإعداد «السردية الوطنية للتنمية الشاملة: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل».

وتعتبر السردية، الإطار العام للتنمية الشاملة الذي يُحقق التكامل بين رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجيات القطاعية المحدثة، في ضوء المتغيرات المتسارعة التي فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية، بهدف التحول نحو نموذج اقتصادي قائم على تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة، مع التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية، والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة، فضلًا عن إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص، وذلك استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي.

فضلًا عما سبق، تستند السردية الوطنية للتنمية الشاملة إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية من خلال السياسات الداعمة للنمو والتشغيل، متضمنة في محاوره الثلاثة: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، زيادة قدرة التنافسية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم الانتقال الأخضر، بما يعزز عوائد النمو growth dividends وعدالة التوزيع.

وفي هذا السياق، فإن جوهر السردية الوطنية للتنمية الشاملة يقوم على علاقة تكاملية واضحة بين استقرار الاقتصاد الكلي وصياغة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية: فالاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

وفي إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجيات، تترجم السردية أولويات الإصلاح الهيكلي إلى مجموعة متسقة من المستهدفات الكمية، ضمن إطار اقتصاد كلي مبسط يتضمن مجموعة من الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠ في ظل المعطيات الحالية.

ويأتي البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ليترجم هذه المستهدفات إلى خطة تنفيذية واضحة تربط الأداء التنموي بالأداء المالي ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، وفقًا لمنهجية «البرامج والأداء» لضمان كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ. وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛

إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية.

وتعتبر السردية أداة ترويج لركائز الاقتصاد المصري تعكس من خلالها السياسات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو وجذب الاستثمار، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وعرض البدائل التمويلية المتاحة له وكذلك تسليط الضوء على الفرص القطاعية الواعدة.

١. الرؤية العامة والمرتكزات الأساسية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

في ظل التحولات المتسارعة في النظام الاقتصادي العالمي والتحديات الهيكلية المتراكمة، يتبنّى الاقتصاد المصري مسارًا للنمو يرتكز على **نموذج اقتصادي** يقوم على تمكين القطاع الخاص ليصبح المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل، مع إعادة توجيه الموارد نحو **القطاعات القابلة للتبادل التجاري** بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

وتراعي الحكومة المصرية اتباع نهج توازني مُعتدل يُعزز من صمود الاقتصاد المصري وقدرته على مُواكبة الأزمات العالميّة واستغلال الفرص الكامنة لتجاوز أبعادها، وفي الوقت ذاته، التصدي بحزم للتحديّات الداخليّة بالتركيز على السياسات والبرامج التي من شأنها مُواجهة هذه التحديّات، وتسريع عجلة النمو الشامل والتنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن تداعيّات الأحداث الدوليّة تدفع إلى تطبيق النهج التخطيطي المرن، وما يتطلّبه من مُتابعة ومُراجعة مُستمرة لمُستهدفات الخطط والاستراتيجيات الوطنية بحسب تطوّر المُستجدات، الأمر الذي يُعدّ ضرورة لا غنى عنها في ظل هذا السياق المتغير وتزامناً مع جهود مستمرة لإعداد وتحديث مجموعة من الاستراتيجيات ذات الأولوية من بينها استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، استراتيجية التنمية الصناعية، استراتيجية تعزيز التجارة الخارجية، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بالإضافة إلى التحول نحو إعداد خطط التنمية والموازنة العامة في إطار مُوازني مُتوسط الأجل يضم سنة الموازنة وثلاث سنوات لاحقة.

ويأتي هذا التوجه الجديد كمرحلة متقدمة في مسار تنموي بدأ منذ أكثر من عقد، حيث ضخت الدولة استثمارات ضخمة في البنية التحتية، شملت تطوير شبكات الطرق، والطاقة، والموانئ، والنقل الذكي، بهدف تهيئة بيئة مواتية للنشاط الاقتصادي، ورفع الإنتاجية، وجذب الاستثمارات. وقد أرست هذه الاستثمارات الأساس الضروري لبناء اقتصاد أكثر ديناميكية قادر على امتصاص الصدمات الخارجية وخلق قيمة مضافة حقيقية. ويهدف النموذج الاقتصادي الجديد إلى تعزيز قدرة الاقتصاد على توليد موارد ذاتية، ورفع كفاءة تخصيصها، وتقليص الفجوة التمويلية المزمنة، من خلال تحفيز النشاط الإنتاجي التنافسي، وتوسيع قاعدة الصادرات، زيادة التعقيد الاقتصادي، والتوسع في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، مما يُعزز من قدرة الاقتصاد التنافسية على المستوى الدولي وتحقيق معدلات نمو مستدامة.

اعتمدت السردية علي كثير من المخرجات والتوصيات والتكليفات الواردة من الأطر المؤسسية الموضوعة لاسيما الحوار الوطني، المجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية التابع لرئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للاستثمار واللجان الاستشارية التابعة لرئيس مجلس الوزراء ومنها لجنة الاقتصاد الكلي، ولجنة تنمية الصادرات، إلى جانب التنسيق المستمر مع الجهات الوطنية من خلال المجموعة الوزارية الاقتصادية والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية وتلك الخاصة بريادة الأعمال واللجان المختصة المختلفه فضلًا عن المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية وغيرها. كما تأخذ هذه النسخة من السردية في اعتبارها مخرجات وتوصيات حوار مجتمعي واسع، منظم وتفاعلي، امتد على مدار شهرين منذ ١٤ سبتمبر وحتى ١٤ نوفمبر ٢٠٢٥، وشارك فيه أكثر من ١٠٠ خبير ومتخصص. فضلًا عن المقترحات المقدَّمة من شركاء التنمية، ومن بينهم البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي هذا السياق، يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد في مصر على ثلاث ركائز مترابطة: **(١) تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة و (٢) تحول هيكلي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري، (٣) وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص**، ويأتي هذا استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي.

ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي كمرتكز للنمو المستدام

يُعد **استقرار الاقتصاد الكلي** شرطًا أساسيًا لتهيئة بيئة مواتية للنمو والاستثمار، وهو ما يتطلب تبني سياسات مالية ونقدية منضبطة تعزز من الثقة والاستقرار. فعلى صعيد السياسات المالية، يشمل ذلك ضبط أوضاع المالية العامة عبر ترشيد الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، بما يضمن أن تكون السياسة المالية محفزة للنمو الاقتصادي وقائمة على شراكة فعالة مع القطاع الخاص. ويُنظر إلى استقرار المالية العامة باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومرتفع، بما يسهم في الحفاظ على الملاءة والاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل.

وفي هذا الإطار، ترتكز **السياسة المالية** على تحقيق توازن دقيق بين الانضباط المالي ودفع النشاط الاقتصادي، من خلال مبادرات أكثر تحفيزًا وفعالية تدعم الثقة في الاقتصاد وتساند القطاعات الإنتاجية وتتيح فرص عمل جديدة. كما تشمل مستهدفات السياسة المالية وضع الدين العام على مسار تنازلي، وتفعيل مبدأ وحدة الموازنة، واستمرار زيادة المخصصات الموجهة لصالح برامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية ودعم الفئات ذات الأولوية، إلى جانب تبني حزم من التسهيلات الضريبية التي تعزز الثقة مع الممولين ومجتمع الأعمال وتسهم في توسيع القاعدة الضريبية، بما يوفر مساحات مالية أكبر لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وترتكز الاستراتيجية المالية متوسطة الأجل على أربع ركائز رئيسية: تطوير المنظومة الضريبية والجمركية لتعزيز العدالة والكفاءة وبناء الثقة مع مجتمع الأعمال ودعم الاستثمار؛ الحفاظ على الانضباط المالي لدعم نمو اقتصادي مستدام يقوده القطاع الخاص والتصدير؛ خفض الدين العام وأعباء خدمته عبر إدارة منضبطة تقلل المخاطر والتكلفة؛ وزيادة الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

أما على صعيد **السياسة النقدية**، يرتكز التوجه العام على تحقيق توازن مستدام بين استقرار الأسعار ودعم النشاط الاقتصادي، من خلال احتواء التضخم وضمان مرونة سعر الصرف وتعزيز أدوات السياسة النقدية لضبط مستويات السيولة بما يتوافق مع المستهدفات الاقتصادية الكلية. ويستهدف هذا التوجه إعادة بناء الاحتياطيات الدولية وتعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية، بما يرسخ الثقة في استقرار الاقتصاد الكلي. وفي هذا الإطار، تمضي السياسة النقدية في مسار إصلاحي شامل يشمل التحول التدريجي نحو نظام الاستهداف الكامل للتضخم، والانتقال إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف اعتبارًا من مارس ٢٠٢٤، والقضاء على الأسواق الموازية. وقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة توافر النقد الأجنبي، ومعالجة الاختلالات في سوق الصرف، وإعادة بناء الاحتياطيات الرسمية، بما يدعم استقرار الاقتصاد الكلي ويوفر الأساس لنمو اقتصادي أكثر توازنًا واستدامة.

ويشكّل **التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية** أحد الأعمدة الجوهرية لترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز مسارات النمو المستدام. فالتكامل المؤسسي بين إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة – عبر ترشيد الإنفاق، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد – وبين إدارة السيولة النقدية، واحتواء الضغوط التضخمية، وضمان مرونة سعر الصرف، يمكّن الدولة من صياغة بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للاستثمار والإنتاج. ويستند هذا التنسيق إلى مواءمة دقيقة بين أدوات السياستين بما يحد من التعارض في الأهداف، ويعزز الانضباط المالي، ويحافظ على استدامة الدين العام، مع ضمان اتساق السياسة النقدية في دعم استقرار الأسعار. ويمثل هذا الإطار المتكامل خط الدفاع الأول في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وعاملًا رئيسيًا في ترسيخ الثقة بالاقتصاد الوطني ورفع جاذبيته أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية.

فضلًا عما سبق، تُعد **حوكمة الاستثمارات العامة** أداة محورية لضمان توجيه الإنفاق الرأسمالي نحو الأولويات التنموية، وربط الاستثمار العام بمسار يعزّز الإنتاجية ويرفع القيمة المضافة، وإفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص، وتعظيم الأثر الاقتصادي

والاجتماعي للإنفاق العام. وتعكس هذه الحوكمة توجهًا نحو تعزيز كفاءة تخصيص الموارد من خلال تحديد سقف سنوي واضح للاستثمارات العامة، وتفعيل آليات مؤسسية لتقييم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية وتحديد أولويات التمويل وفق أعلى عائد تنموي، إلى جانب نشر تقارير دورية عن أداء الاستثمار العام بما يعزز الشفافية والمساءلة. ويأتي في مقدمة هذه الأولويات تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وقطاعات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية باعتبارها الركيزة الأساسية للنمو المستدام وتحسين جودة الحياة للمواطنين. ويسهم هذا النهج في خلق مساحة مالية أكبر للإنفاق الاجتماعي، وتقليل تراكم المشروعات غير المكتملة، وتمكين القطاع الخاص بما يعزز دوره في قيادة الاستثمار والتشغيل وزيادة الصادرات.

إطار السياسة النقدية للبنك المركزي المصري

طبقًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠، يهدف البنك المركزي المصري إلى ضمان سلامة النظام النقدي والمصرفي والحفاظ على استقرار الأسعار، ويسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بما يتسق مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ويلتزم البنك المركزي المصري، في إطار مهمته المتعلقة باستقرار الأسعار، بتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر على المدى المتوسط.

ومنذ عام ٢٠١٧، بدأ البنك المركزي المصري في التحول تدريجيًا نحو تطبيق إطار مرن لاستهداف التضخم، يستخدم أدوات السياسة النقدية لترسيخ توقعات التضخم، واحتواء الضغوط الناتجة عن الطلب، والآثار الثانوية لصدمات العرض، وذلك بهدف تحقيق مستهدفات التضخم المحددة. وفي سبيل تحقيق مهمته أثناء التحول إلى إطار متكامل لاستهداف التضخم، حدد البنك المركزي المصري عدة مستهدفات للتضخم على نحو يُمكّن الاقتصاد المصري من التحول تدريجيًا من معدل التضخم الحالي إلى مستوى يتوافق مع استقرار الأسعار. في ديسمبر ٢٠٢٤، أعلن البنك المركزي المصري عن مستهدفات التضخم للربع الرابع من عام ٢٠٢٦ والربع الرابع من عام ٢٠٢٨ عند ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) و٥٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط، على التوالي.

وتجتمع لجنة السياسة النقدية ثماني مرات سنويًا لمناقشة تطورات الاقتصاد الكلي وتحديد مستوى أسعار العائد الرئيسية (أسعار العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية) بما يتسق مع تحقيق مستهدفات التضخم المحددة والحفاظ على استقرار الأسعار على المدى المتوسط. ويشكّل سعرا العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة الحدين الأدنى والأعلى لنظام الكوريدور الذي يتبعه البنك المركزي المصري، والذي يقع بينهما سعر العائد لليلة واحدة للمعاملات بين البنوك (الإنتربنك). وعقب كل اجتماع، ينشر البنك المركزي المصري بيانًا صحفيًا على موقعه الإلكتروني يوضح أسباب القرارات المتخذة.

أدوات السياسة النقدية

تحقيقًا لمهمته في الحفاظ على استقرار الأسعار، يستخدم البنك المركزي المصري مجموعة من الأدوات: تسهيلات الإيداع والإقراض لليلة واحدة، والاحتياطي الإلزامي للبنوك التجارية، وعمليات ربط الودائع. ويستخدم البنك المركزي المصري أدوات السياسة النقدية لتوجيه سعر العائد لليلة واحدة على المعاملات بين البنوك (الهدف التشغيلي للبنك المركزي المصري) نحو المستوى الذي يتسق مع: (١) الحد من تقلبات التضخم عن المستوى الذي يعتبر متوافقًا مع استقرار الأسعار، و(٢) الحد من تقلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي.

المصدر: البنك المركزي المصري

الركيزة الأولى: تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد على رؤية شمولية تجعل المواطن محور التنمية، وتُعيد صياغة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بحيث يصبح النمو وسيلة لرفاه الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويُعد الاستثمار في رأس المال البشري عبر مختلف المراحل العمرية ركيزة أساسية لدفع النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية، باعتباره المحرك الرئيس لرفع الإنتاجية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي هذا الإطار، يتجاوز النموذج الاقتصادي الجديد القياس الكمي للنمو، ليركز على جودة النمو وانعكاساته الملموسة على حياة المواطنين، من حيث الصحة الجيدة، والتعليم المتميز، والمهارات القابلة للتوظيف، والعمل اللائق، والتمكين الثقافي والمعرفي، والشعور بالأمن والمشاركة المجتمعية. ويقوم تنفيذ هذا التوجه على توطين مسار التنمية من خلال تخطيط منهجي قائم على الأدلة لتحديد الأولويات، وآليات تمويل فعّالة لتحويل الخطط إلى برامج قابلة للتنفيذ، ومنظومة بيانات متكاملة للمتابعة والتقييم ورصد الفجوات، إلى جانب نهج تشاركي يجعل المواطن شريكًا فاعلًا في عملية التنمية.

وتتبنى الدولة مفهوم جودة النمو القائم على الإنتاجية، بوصفه إطارًا يربط بين العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والاستدامة البيئية من جهة، وبين رفع إنتاجية العمل وتعزيز كفاءة القطاعات الاقتصادية وتعظيم القيمة المضافة من جهة أخرى. وفي هذا السياق، يحتل رأس المال البشري موقعًا محوريًا في النموذج الاقتصادي الجديد، من خلال الاستثمار المتكامل في التعليم، والصحة، والتغذية، وتنمية المهارات، والعمل اللائق، والبحث والتطوير، باعتبارها القنوات الأساسية لتحسين الإنتاجية الكلية ودعم النمو الاقتصادي المستدام على المدى الطويل.

ويرتكز هذا التوجه على نهج متعدد الأبعاد لبناء الإنسان، يشمل:

- **إتاحة خدمات صحية شاملة وعالية الجودة** من خلال التوسع في منظومة التأمين الصحي الشامل، والارتقاء بالبنية التحتية الصحية، وتأهيل الكوادر، وتوطين الصناعات الدوائية، إلى جانب المبادرات الرئاسية للصحة مثل القضاء على فيروس سي، والكشف المبكر عن الأمراض المزمنة، ودعم صحة المرأة والطفل، بما يسهم في رفع متوسط العمر الصحي وتحسين إنتاجية رأس المال البشري.
- **تطوير منظومة تعليمية شاملة ومواكبة لسوق العمل**، تقوم على الإتاحة دون تمييز، وجودة المخرجات، والتعلم مدى الحياة، وربط التعليم الفني والتكنولوجي والجامعي باحتياجات الاقتصاد الإنتاجي والتحول الرقمي، مدعومة بالاستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي التي تستهدف تحويل الجامعات إلى مراكز لإنتاج المعرفة والابتكار وريادة الأعمال.
- **تنمية المهارات والابتكار وبناء القدرات الرقمية** عبر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بما يدعم الانتقال إلى اقتصاد معرفي تنافسي، ويؤهل الشباب لوظائف المستقبل، بما في ذلك الوظائف الخضراء.
- **تعزيز العدالة الاجتماعية والحماية للفئات الأولى بالرعاية** من خلال منظومة متكاملة تجمع بين الحماية الاجتماعية المستدامة والتمكين الاقتصادي ونهج دورة حياة الإنسان، بما يحول الدعم إلى أداة للاستثمار في الإنسان وزيادة مشاركته الإنتاجية، كما يتجلى في برنامجي «تكافل وكرامة».
- **تحسين جودة الحياة والعدالة المكانية** عبر مبادرة «حياة كريمة»، باعتبارها برنامجًا تنمويًا متكاملًا لتحسين مستوى المعيشة في الريف المصري، وتقليص الفجوات الجغرافية، وربط التنمية البشرية بالتنمية الاقتصادية المحلية.
- **تمكين المرأة والشباب** باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لتوسيع قاعدة الإنتاج ورفع معدلات المشاركة الاقتصادية، مع معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل.

- **دعم التمكين الاقتصادي والعمل اللائق** من خلال منصات وبرامج مثل منصة «تمكين» والمنظومة المالية الاستراتيجية للتمكين، التي تستهدف إدماج القادرين على العمل في أنشطة إنتاجية، وتوسيع الشمول المالي، ودعم الانتقال من الاعتماد على الدعم إلى الاستقلال الاقتصادي.

وتستند هذه الجهود إلى إطار مؤسسي داعم يقوم على التنسيق متعدد القطاعات، والحوكمة الفعالة، والتحول الرقمي، وإنتاج وإتاحة البيانات، وتطبيق آليات متابعة وتقييم قائمة على النتائج، بما يضمن كفاءة توجيه الموارد وتعظيم الأثر التنموي. وفي هذا السياق، تتكامل السياسات مع منظومة تمويل مستدام وفعّال تُعد ركيزة أساسية لضمان استدامة الاستثمار في رأس المال البشري وتعظيم مردوده، من خلال توسيع قاعدة الموارد وتنويع مصادر التمويل لتشمل الإنفاق الحكومي، والتمويلات التنموية الميسرة، واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ومساهمات المجتمع المدني. وقد نجحت الدولة في حشد تمويلات تنموية ميسرة بنحو ٩,٥ مليار دولار لقطاعات التنمية البشرية، مع استهداف تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وتحقيق نمو سنوي ملحوظ في تدفقات الاستثمار الخاص الموجهة لهذه القطاعات. كما يجري تعزيز كفاءة الإنفاق والانضباط المالي لخلق حيز مالي إضافي، وربط الإنفاق العام بالمخرجات والنتائج القابلة للقياس من خلال التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء، بما يعزز فاعلية السياسات واستدامة أثرها التنموي.

وبذلك، تمثل هذه الركيزة الأساس الذي تُبنى عليه سائر محاور السردية الوطنية، حيث يترجم الاستثمار في رأس المال البشري إلى **تحسن ملموس في جودة الحياة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وترسيخ مسار تنمية شاملة تعزز العدالة وترفع القدرة الإنتاجية وتضمن الاستدامة.**

الركيزة الثانية: التحول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري (Tradables)

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة على استثمار الإمكانات الكامنة للقطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفي مقدمتها الصناعة، والسياحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب الطاقة والموارد المائية والري كركائز تمكينية تدعم هذه القطاعات عبر توفير احتياجاتها من الطاقة والمياه وتعزيز قدرتها على التوسع والنمو، بما يجعلها محركًا رئيسيًا للتنمية. ويأتي هذا التوجه انطلاقًا من إدراك أن هذه القطاعات تمثل المحركات الأكثر قدرة على إحداث تحول هيكلي حقيقي في الاقتصاد المصري، لما تتمتع به من إمكانات كبيرة في تعميق الروابط الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الصادرات ، وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

تركّز **الصناعة** على أن تكون محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي المستدام عبر تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة، وخلق فرص عمل، وتعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات. كما تركز على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وتوطين التكنولوجيا، ودعم الصناعات الواعدة ذات القدرة التنافسية العالية. ويواكب هذا التوجه التحول نحو التصنيع الذكي والاقتصاد الأخضر، مع تحسين بيئة الأعمال، وتطوير المهارات، وتعزيز الابتكار لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

في **الزراعة**، تُركّز الدولة على تعظيم القيمة المضافة من خلال سلاسل القيمة والتصنيع الغذائي والزراعة التعاقدية، وتمكين القطاع الخاص لتقليل الفاقد وخلق فرص عمل للشباب، إلى جانب تحديث التعليم الفني الزراعي لرفع جاهزية العمالة. **وفي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**، تسعى الدولة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي للبيانات وخدمات التعهيد، مع مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتنمية الصادرات الرقمية، مدعومة بقفزة في التدريب وتنمية المهارات الرقمية. ويتكامل ذلك مع سياسة الحوسبة السحابية والاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تستهدف توظيف التكنولوجيا المتقدمة في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، ونشر ثقافة الأمن السيبراني، وجذب استثمارات تكنولوجية عالمية.

أما **السياحة** فتمثل محركاً للنمو، حيث يستند التوسع فيها إلى تحسين مناخ الاستثمار، وزيادة السعة الجوية والمطارية، وتطوير القدرات البشرية وفق معايير دولية في الضيافة، ويأتي هذا في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة (NTSP) التي تستهدف الوصول إلى نحو ٣٠ مليون سائح سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠. ويرتكز هذا التوجه على تنويع المنتج السياحي والتوسع في الطاقة الفندقية من خلال زيادة عدد الغرف وإضافة طاقات تشغيلية جديدة، وتسريع وتيرة إنشاء وتطوير الفنادق والمنتجعات، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي عبر تيسير إجراءات الترخيص وتوفير أراضٍ ميسّرة وتقديم حوافز استثمارية، إلى جانب إدماج أنماط إقامة حديثة مثل البيوت السياحية وشقق العطلات بما يوسع الخيارات المتاحة للسائحين ويرفع القدرة الاستيعابية للقطاع. كما يتكامل ذلك مع تحسين جودة الخدمات ورفع كفاءة التشغيل وتطبيق الممارسات البيئية الخضراء في المنشآت الفندقية.

ويُعد **قطاع الطاقة والثروة المعدنية** ركيزة للتنمية الصناعية والتشغيل وجذب الاستثمارات الدولية عبر نماذج تعاقد حديثة مثل BOO وIPP وFIT. حيث تتبنّى الدولة توجهًا استراتيجيًا يربط أمن الطاقة بالنمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية، من خلال تنويع مزيج الطاقة وزيادة الاعتماد على المصادر المتجددة مع استهداف الوصول إلى نحو ٤٢٪ من مزيج الكهرباء من الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٣٠، إلى جانب تطوير البنية التحتية والشبكات ودعم الربط الإقليمي لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة. وبالتوازي، تعمل الدولة على تعزيز كفاءة منظومة الوقود واستعادة مستويات إنتاج الغاز، والتوسع في صناعات التكرير والبتروكيماويات لتعظيم القيمة المضافة وتقليل الاعتماد على الواردات، إلى جانب جذب الاستثمارات والشراكات الدولية وتبني سياسات مرنة لضمان استدامة الإمدادات. ويوازي ذلك تطوير منظومة التعليم الفني في تخصصات الطاقة المتجددة والتقنيات التشغيلية.

وبالتوازي، تمضي الدولة في تحقيق انطلاقة نوعية لقطاع التعدين لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنفيذ استراتيجية متكاملة لتطوير القطاع، ترتكز على سبعة محاور رئيسية تشمل تحديث الإطار التشريعي، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وتطوير النظام المالي، وتحسين منظومة التراخيص، وإقامة مشروعات ذات قيمة مضافة، وتعزيز نظم الاتصال والتسويق، إلى جانب رفع كفاءة الكوادر البشرية.

وتشكل **الموارد المائية والري** الأساس الاستراتيجي للأمن الغذائي والإنتاج الزراعي من خلال مشروعات قومية للتحول للري الحديث، ومعالجة المياه وإعادة استخدامها، واعتماد إدارة ذكية للموارد المائية لدعم قدرة القطاعات الإنتاجية على الصمود. ويأتي هذا التوجه في ظل التحديات المتزايدة المرتبطة بندرة المياه والنمو السكاني وتغير المناخ. ويرتكز هذا التوجه على تنفيذ استراتيجيات طويلة ومتوسطة المدى مثل استراتيجية تنمية وإدارة الموارد المائية ٢٠٥٠ والخطة القومية ٢٠٣٧، بهدف رفع كفاءة استخدام المياه، وتنويع مصادر الإمداد عبر التوسع في الموارد غير التقليدية كتحلية المياه وإعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الزراعي والصحي، إلى جانب تطوير وتحديث البنية التحتية للري والصرف وتبطين الترع وتحسين كفاءة نقل وتوزيع المياه. كما يشمل النهج الحالي تعزيز الإدارة الذكية والتحول الرقمي، وتطوير القدرات المؤسسية، وتنفيذ مشروعات كبرى لحماية السواحل والتكيف مع آثار التغيرات المناخية، بما يضمن إدارة رشيدة ومستدامة للموارد المائية ودعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتكامل هذا التوجه مع **وثيقة السياسة التجارية لمصر** كإطار مرجعي لتنمية التجارة الخارجية لمصر على المستويين المحلي والدولي، من خلال ربط السياسات التجارية بالسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية، بما يضمن تكاملًا مؤسسيًا يدعم أهداف التنمية الشاملة. وتركز هذه السياسة على معالجة التحديات التي تواجه القطاعات التصديرية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية في زيادة النفاذ إلى الأسواق، وتوسيع نطاق الصادرات السلعية والخدمية عالية القيمة، وتعظيم القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية. وبهذا الدمج بين السياسة التجارية

والاستراتيجيات القطاعية، يتم وضع إطار متكامل للحوافز والإصلاحات التي تدعم النشاط الإنتاجي والتصديري في القطاعات ذات الميزة النسبية.

تؤسس هذه السياسات والاستراتيجيات لنموذج تنموي يقوم على **توسيع دور القطاع الخاص، ورفع جاهزية القوى العاملة، وتعزيز بنية الطاقة والمياه والرقمنة** بما يسمح بزيادة القيمة المضافة، وتوليد فرص العمل، وتوسيع قاعدة الصادرات، وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة. ويجمع هذا النهج بين إصلاح السياسات، ورفع كفاءة المؤسسات، وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجيةالقابلة للتصدير، مع التركيز على الشباب والنساء ضمن القوى العاملة، ما يعزز الأثر الاجتماعي للنمو.

وتتيح التحولات المذكورة بناء اقتصاد أكثر قدرة على المنافسة الإقليمية والدولية، قائم على التكنولوجيا والمعرفة والموارد الطبيعية المُدارة بكفاءة، مع ربط أوضح بين أولويات الأمن الغذائي والمائي وأهداف خفض الانبعاثات وتعزيز الطاقة النظيفة. كما تمهّد هذه المقاربة لزيادة جاذبية مصر كمركز استثماري إقليمي في مجالات الأغذية والرقمنة والخدمات السياحية والطاقة، عبر بنية تشريعية محفزة، وتطوير أدوات تمويل وشراكات دولية.

ويتمثل الهدف الجوهري لهذا النهج في **توليد فرص عمل منتجة وذات جودة**، بما يسهم في تحسين مستويات الدخل، وتقليص معدلات البطالة، ورفع معدلات المشاركة في سوق العمل، لا سيما بين النساء. وهنا يبرز مفهوم مضاعف التشغيل كأداة تحليلية لتوجيه السياسات نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف، إذ يقيس حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تنشيط الطلب على القطاعات المترابطة عبر سلاسل القيمة. وتشير تقديرات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى أن القطاع الصناعي يحقق أعلى مضاعف للتشغيل في مصر، تليها قطاعات مثل السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي معدلات تفوق ما تحققه العديد من القطاعات الأخرى، ما يعكس قدرتها على خلق وظائف مستدامة ومرتفعة الإنتاجية، بالتوازي مع تعزيز القدرة التصديرية وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

ومن خلال هذا الترابط بين خلق فرص عمل نوعية مدعومة بمضاعفات تشغيل مرتفعة، وتعظيم القيمة المضافة عبر الإنتاج الموجه للتصدير، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، يؤسس النموذج الاقتصادي الجديد لمسار تنموي متكامل قادر على ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحفيز الاستثمار الخاص، ورفع مستويات الإنتاجية، وتحقيق نمو شامل ومستدام، ينعكس أثره المباشر في الارتقاء بجودة حياة المواطنين.

الركيزة الثالثة: إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص

أما الركيزة الثالثة فتتمثل في إعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد وتمكين القطاع الخاص. فلم تعد الدولة اللاعب الرئيسي في النشاط الاقتصادي، بل تتحول تدريجيًا إلى منظم وممكّن يضع الإطار العام ويهيئ البيئة المواتية، بينما يتولى القطاع الخاص دفع عجلة الإنتاج والاستثمار.

في إطار التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا ومرونة، تتبنى الدولة المصرية رؤية استراتيجية شاملة لإعادة تعريف دورها في النشاط الاقتصادي، بما يعزز من مكانة القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل. ويقوم هذا التحول على مبدأ الانتقال التدريجي من الدور التشغيلي المباشر إلى دور تنظيمي ممكن وشريك استثماري، يُسهم في تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعظيم العائد من الأصول العامة.

وتُعد وثيقة سياسة ملكية الدولة المرجعية الأساسية التي تُحدد إطار تدخل الدولة في مختلف القطاعات، حيث تميز بين القطاعات التي تستمر الدولة في إدارتها لأسباب استراتيجية أو قومية، وتلك التي يُفسح فيها المجال أمام القطاع الخاص وفق أطر وطنية تضمن الحياد التنافسي، لا سيما القطاعات السلعية والخدمية، سواء من خلال الشراكة أو التخارج الكلي أو الجزئي. وتعكس هذه الوثيقة توجهًا واضحًا نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

الإطار الاستراتيجي المُحدَّث لسياسة ملكية الدولة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠): يقدّم الإطار المُحدَّث لسياسة ملكية الدولة للأصول رؤية أكثر تركيزًا على تمكين القطاع الخاص وتعزيز كفاءة إدارة الأصول العامة، استنادًا إلى قانون تنظيم وإدارة أصول الدولة رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ وإنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة. ويرتكز الإطار على تقليص بصمة الدولة في الأنشطة الاقتصادية غير الاستراتيجية، وتفعيل برنامج الطروحات بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، خاصة في مشروعات البنية الأساسية والمطارات، تحسين بيئة الأعمال والمنافسة والحياد التنافسي، مع رفع كفاءة الشركات المملوكة للدولة وتعظيم عوائدها. وتشمل المرحلة القادمة تعزيز أشكال الشراكة الأخرى، وتمكين جهاز حماية المنافسة، وتطوير حوكمة الأصول، وتحسين الإدارة المالية والإفصاح، بما يعزز الشفافية والاستدامة ويعمّق دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري.

وتتكامل في تنفيذ هذه الرؤية ثلاث جهات رئيسية تلعب أدوارًا متخصصة ومترابطة:

١. **وحدة الشركات المملوكة للدولة التابعة لمجلس الوزراء:** وهي الجهة المنوطة بتنفيذ سياسة ملكية الدولة. تتولى هذه الوحدة المهام الفنية المتعلقة بتقييم الشركات العامة، من خلال تطبيق معايير استراتيجية تشمل الجدوى الاقتصادية، والملاءمة السوقية، وفرص مشاركة القطاع الخاص. كما تشرف على إعداد خرائط طريق واضحة للتخارج أو إعادة الهيكلة، وتحديد الأصول القابلة للنقل إلى الصندوق السيادي أو الإدراج في برنامج الطروحات. وتشمل مسؤولياتها تعزيز الحوكمة وفصل الملكية عن الإدارة، وبناء قاعدة بيانات شاملة، إلى جانب إعداد وتنفيذ استراتيجية تواصل مجتمعي فعّالة لشرح أهداف الإصلاحات وتعزيز الدعم المجتمعي لها.

٢. **الصندوق السيادي المصري:** يُمثّل الأداة الاستثمارية للدولة لإدارة الأصول العامة وفقًا لمبادئ الكفاءة والعائد الاقتصادي. يعمل الصندوق على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال الشراكات طويلة الأجل، وإعادة إحياء العلامات التجارية الوطنية، وتوسيع نطاق الأصول المدارة لتعظيم القيمة الاقتصادية. كما يسعى إلى بناء مظلة استثمار وطنية متكاملة تضم تحتها صندوق الأجيال القادمة، بما يُعزز التوظيف الأمثل للثروة الوطنية ويُسهم في دعم الاستدامة المالية.

٣. **وحدة الطروحات:** تم إنشاءها كجهاز تنفيذي متخصص للإشراف على تنفيذ برنامج التخارج من الأصول العامة، من خلال التنسيق مع الجهات المعنية وعلى رأسها الصندوق السيادي ووحدة الشركات المملوكة للدولة. تضطلع الوحدة بتحديد أساليب الطرح المناسبة، والتنسيق مع الجهات

المعنية لتعيين المستشارين وبنوك الاستثمار، وتطوير استراتيجيات التسويق، مع الاستفادة من الخبرات الدولية كشريك معرفة مثل مؤسسة التمويل الدولية. وتُسهم جهود الوحدة في تحويل الطروحات من مبادرات فردية إلى برنامج استراتيجي يعزز الشفافية، ويوسع قاعدة الملكية.

يعمل هذا الهيكل المتكامل على ضمان التنسيق الفعّال بين التقييم الفني، والتنفيذ المالي، والإدارة الاستثمارية للأصول العامة، بما يُسهم في تحقيق أهداف سياسة ملكية الدولة. ويُترجم ذلك إلى منظومة إصلاحية واضحة تستند إلى التخطيط القائم على الأدلة، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، والتخصيص الأمثل والفعال لموارد الدولة.

إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، تُشكّل محورًا مكمّلًا لهذا التحول، إذ تشمل مراجعة لعدد ٥٩ هيئة اقتصادية من أصل ٦٣ هيئة بهدف تعظيم العائد الاقتصادي، ورفع كفاءة الأداء، وتقليل التداخل في الاختصاصات، وترشيد الإنفاق العام. وتم اعتماد أربعة مسارات استراتيجية تشمل: الاستمرار في النشاط، التحويل إلى هيئات عامة، الدمج، أو التصفية، بما يعكس إرادة سياسية واضحة لتعزيز الكفاءة المؤسسية وتهيئة هذه الكيانات لتكون أكثر جذبًا للاستثمار. وأسفرت المرحلة الأولى عن تصنيف الهيئات ضمن أربعة مسارات: الإبقاء على ٣٩ هيئة مع تعزيز دورها الإنتاجي، تحويل ٩ هيئات إلى هيئات عامة، دمج ٧ هيئات لتعزيز التكامل وتقليل الازدواجية، وإلغاء ٤ هيئات منخفضة الجدوى. وتستهدف المرحلة الثانية الانتقال من التصنيف إلى التنفيذ عبر خطط تفصيلية لإعادة الهيكلة الفعلية، وإدماج الهيئات في الموازنة العامة دمجًا حقيقيًا، وفصل الأنشطة التجارية عن غير التجارية، وتحويل الأنشطة التجارية إلى شركات بما يضمن اتساقًا قانونيًا وتوسيع قاعدة الاستثمار، بما يدعم الفعالية الاقتصادية والاستدامة المالية للدولة.

مؤشر مركب لقياس التقدم على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة

يعمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (IDSC) حاليًا على تطوير مؤشر سياسة ملكية الدولة، وذلك بالتنسيق مع مختلف الجهات الوطنية المعنية. يمثل هذا المؤشر أحد الأدوات المحورية التي تضعها الحكومة لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، باعتبارها ركيزة أساسية ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. وتكمن أهمية المؤشر في كونه يوفر أداة كمية ومنهجية لقياس مدى التقدم في تطبيق السياسة، ليس فقط على مستوى الخطوات التنفيذية، بل أيضًا على مستوى الأثر الفعلي على الاقتصاد، بما يضمن وجود آلية متابعة موضوعية وشفافة تدعم اتخاذ القرار وتوجه السياسات المستقبلية.

ترتكز منهجية المؤشر على بُعدين رئيسيين، يندرج تحتهما خمس ركائز فرعية:

١) **بُعد التنفيذ:** ويشمل ثلاث ركائز لقياس التقدم في:
- تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية.
- تشجيع أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
- حماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي.

٢) **بُعد الأثر:** ويشمل ركيزتين لقياس التغير في:
- مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال نسبته في إجمالي الاستثمارات وفي إجمالي التشغيل.
- التحسن في بيئة الأعمال.

وسيتم احتساب مؤشر سياسة ملكية الدولة بصورة سنوية لقياس التقدم الشامل، مع تطوير مؤشر آخر منفصل على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي لرصد التغيرات المرتبطة بتمكين القطاع الخاص بشكل أكثر تكرارًا. بهذه الصورة، لا يمثل مؤشر سياسة ملكية الدولة مجرد أداة قياس، بل هو إطار متابعة استراتيجي يربط بين الأهداف المعلنة في وثيقة السياسة وبين النتائج الفعلية على أرض الواقع، مما يدعم استدامة الإصلاحات ويعزز ثقة المستثمرين والشركاء الدوليين في التوجهات الاقتصادية لمصر.

المصدر: وزارة المالية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء (IDSC)

٢. هيكل السردية الوطنية للتنمية الشاملة

وفي هذا السياق، تتضمن السردية مجموعة من المحاور الجوهرية والمتكاملة في مسار التنمية الشاملة، تُشكل معًا إطارًا تحليليًا متكاملًا يركز على تعزيز تنسيق السياسات والإصلاحات الهيكلية. كما يتضمن تحليلاً معمقًا لمسارات النمو والتشغيل في مصر، وأبرز محركات النمو، تأخذ في الاعتبار المساواة بين الذكور والإناث وقضايا التغير المناخي.

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد على **تحقيق مخرجين رئيسيين، تتمثل في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وضمان توزيع أكثر عدالة لثماره.** وتنطلق هذه الرؤية من قناعة راسخة بأن تحقيق نمو مستدام وشامل يتطلب التحول نحو القطاعات الأعلى إنتاجية، باعتبارها المحرك الرئيسي لخلق القيمة المضافة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وفي قلب هذا التحول يأتي العنصر البشري، بوصفه الأساس لأي عملية تنموية ناجحة. ولا يقتصر الاستثمار في رأس المال البشري على تنمية المهارات أو تلبية احتياجات سوق العمل فحسب، بل يمتد ليشمل التنمية الشاملة للإنسان، من خلال الارتقاء بجودة التعليم والصحة والثقافة، وبناء القدرات، وتعزيز الإبداع والابتكار، بما يضمن تعظيم العائد من الاستثمارات وتحقيق نمو قائم على المعرفة وقادر على الاستدامة.

وانطلاقًا من ذلك، يرتكز النموذج على ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي بوصفه الإطار الحاكم الذي يضمن استدامة السياسات الاقتصادية وفاعليتها، وذلك من خلال سياسات مالية ونقدية منضبطة، تعزز الثقة، وتدعم استقرار الأسعار، وتخلق بيئة مواتية للاستثمار. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الاستدامة المالية وحوكمة الاستثمارات العامة لضمان توجيه الموارد نحو الأنشطة الأعلى أثرًا، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

ويُعد الاستثمار – المحلي والأجنبي على حد سواء – ركيزة أساسية لهذا النموذج، مدعومًا بمنظومة متكاملة تشمل سياسات صناعية وتجارية واضحة، وتطوير مناخ الأعمال، وتعزيز دور المؤسسات المحورية مثل الهيئة العامة لقناة السويس، بما يسهم في تعظيم دور مصر كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية. كما يحظى تطوير أسواق المال، لا سيما غير المصرفية، بأهمية خاصة في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، يُمثل الاستثمار العقاري أحد القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي الشامل، بما يسهم في توليد فرص العمل وتعزيز التنمية العمرانية.

ويأتي التمويل من أجل التنمية كقاسم مشترك يربط بين مختلف هذه المحاور، حيث لا يقتصر دوره على توفير الموارد المالية، بل يمتد ليشمل تحفيز الشراكات، وتعزيز كفاءة الإنفاق، وتوجيه التمويل نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية. وفي هذا الإطار، تحظى قطاعات الصناعة، والسياحة، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب الطاقة والموارد المائية والري، باهتمام خاص باعتبارها قطاعات قادرة على دفع النمو، وتوليد فرص العمل، وتعزيز الصمود الاقتصادي.

كما يولي النموذج أهمية خاصة للتخطيط المكاني وتوطين التنمية الاقتصادية بما يحقق توازنًا إقليميًا ويحد من التفاوتات التنموية، إلى جانب دعم التحول الأخضر وتخضير الخطة الاستثمارية كمسار استراتيجي لجذب الاستثمارات لضمان استدامة النمو وحماية الموارد للأجيال القادمة. ويكتمل هذا الإطار من خلال ترسيخ التعاون الدولي وبناء الشراكات الفعّالة، بما في ذلك توظيف السياسة الخارجية كأداة داعمة للتنمية، وبما يضمن تحقيق نمو اقتصادي أكثر إنتاجية، وشمولًا، واستدامة على المدى الطويل.

وفي ضوء ما سبق، يختتم كل فصل بحزمة من السياسات الداعمة للنمو والتشغيل في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتي يتم ترجمتها إلى مستهدفات كمية وإطار اقتصاد كلي مبسط بأهداف قابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مأمول بحلول ٢٠٥٠. وتختتم السردية بالبرنامج التنفيذي للسردية

الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تترجم المستهدفات إلى خطة تنفيذية واضحة تربط الأداء التنموي بالأداء المالي ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، وفقًا لمنهجية «البرامج والأداء» لضمان كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ. وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛ إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية.

٣. الإطار الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٦/٢٠٢٧) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية سالفة الذكر التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلًا عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

وفي ضوء بيئة إقليمية ودولية يشوبها قدر كبير من عدم اليقين، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة لن يتأتى إلا من خلال التكامل بين عناصر المنظومة الاقتصادية، واعتماد نهج وسياسات قائمة على الأدلة. ومن هذا المنطلق، وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية الذي يستهدف تحقيق «**جودة النمو**».

ولا تُقاس جودة النمو في النموذج الاقتصادي الجديد على المستوى القومي فحسب، بل تمتد أيضًا إلى المستوى الجغرافي من خلال تبني نهج «**أقطاب النمو**»، الذي يركز على خلق مراكز اقتصادية متخصصة ذات مزايا تنافسية واضحة. يهدف هذا النهج إلى توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو مناطق تمتلك مقومات طبيعية وبشرية وبنية تحتية قادرة على استيعاب أنشطة إنتاجية قابلة للتجارة والتصدير. وبدلاً من الاعتماد على نمو واسع منخفض الإنتاجية، يسهم التركيز على الأقطاب في تكوين **تجمعات صناعية ولوجستية وخدمية مترابطة بشبكات الموردين والأسواق**، ما يزيد من القيمة المضافة المحلية ويرفع إنتاجية العمل والمؤسسات.

كما يعزز هذا النهج دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو، من خلال تحسين بيئة الأعمال في هذه الأقطاب، وتسهيل الوصول إلى الأراضي والخدمات، وبناء شراكات بين المستثمرين المحليين والدوليين. وبهذا، يتحقق **نمو متوازن بين المناطق، مرتبط بالأسواق العالمية، وقادر على خلق فرص عمل عالية الجودة**، بما يترجم الرؤية الاقتصادية لمصر إلى نموذج نمو قائم على الإنتاجية والتنافسية والشمول. وتعد **الدبلوماسية الاقتصادية** أداة رئيسية لحشد الموارد المحلية والخارجية، في ظل استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ إصلاحات هيكلية تعزز دور القطاع

الخاص، وتدعم الانتقال الأخضر، وتنوع الهيكل الإنتاجي، وترفع كفاءة سوق العمل.

وفي إطار التزام الدولة المصرية بتطوير منظومة التخطيط المالي وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، جاء اعتماد قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ وقانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ كخطوة محورية نحو ترسيخ ممارسات التخطيط الاستراتيجي وتعزيز فعالية الإنفاق العام، وربط السياسات التنموية بالموازنات العامة بشكل أكثر تكاملًا وشفافية. هذه الأطر التشريعية تُمثل ركيزة أساسية لتنفيذ الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تعمل على ضمان التوافق بين الخطة القومية للتنمية المستدامة والموازنة متوسطة الأجل، بما يتماشى مع البرامج الحكومية القطاعية والاستراتيجيات الوطنية، في ظل رؤية تشاركية متكاملة.

٤. أبرز مقومات الاقتصاد المصري

يمتلك الاقتصاد المصري مقومات فريدة تجعله ركيزة أساسية لدعم أهداف السردية الوطنية للتنمية الشاملة، وعاملًا مؤثرًا لتحقيق النمو المستدام والتحول نحو نموذج تنموي جديد يقوم على تعزيز الإنتاجية وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة.

يُعد الاقتصاد المصري من أكثر الاقتصادات تنوعًا في المنطقة، مستندًا إلى قاعدة إنتاجية تشمل الزراعة، والصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، وبنية تحتية متطورة، وسوق محلي ضخم، وموارد بشرية شابة ومؤهلة. وقد شهد العقد الماضي طفرة في تطوير البنية التحتية ونموًا ملحوظًا في الاقتصاد الرقمي، مما عزز قدرة الدولة على التكيف مع التغيرات العالمية. كما رسّخت مصر مكانتها الإقليمية من خلال نماذج ناجحة للتكامل، مثل منتدى غاز شرق المتوسط، وتعمل حاليًا على تعميق هذا الدور عبر قطاعات استراتيجية تشمل: الطاقة الخضراء، الأمن الغذائي والتجارة والخدمات اللوجستية.

ويمثل الموقع الاستراتيجي لمصر ميزة تنافسية كبرى، يُعزز من جاذبيتها كمركز إقليمي لنقل العمليات في دول مجاورة nearshoring بفضل القرب الجغرافي من أوروبا وآسيا، وانخفاض التكاليف، وتوافر المهارات. وتدعم الدولة ذلك بأنظمة استثمارية متنوعة تشمل الاستثمار الداخلي، والمناطق الحرة، والمناطق الاقتصادية، والمناطق الاستثمارية والتكنولوجية فضلاً عن

إطار الاستدامة و التمويل من أجل التنمية الاقتصادية

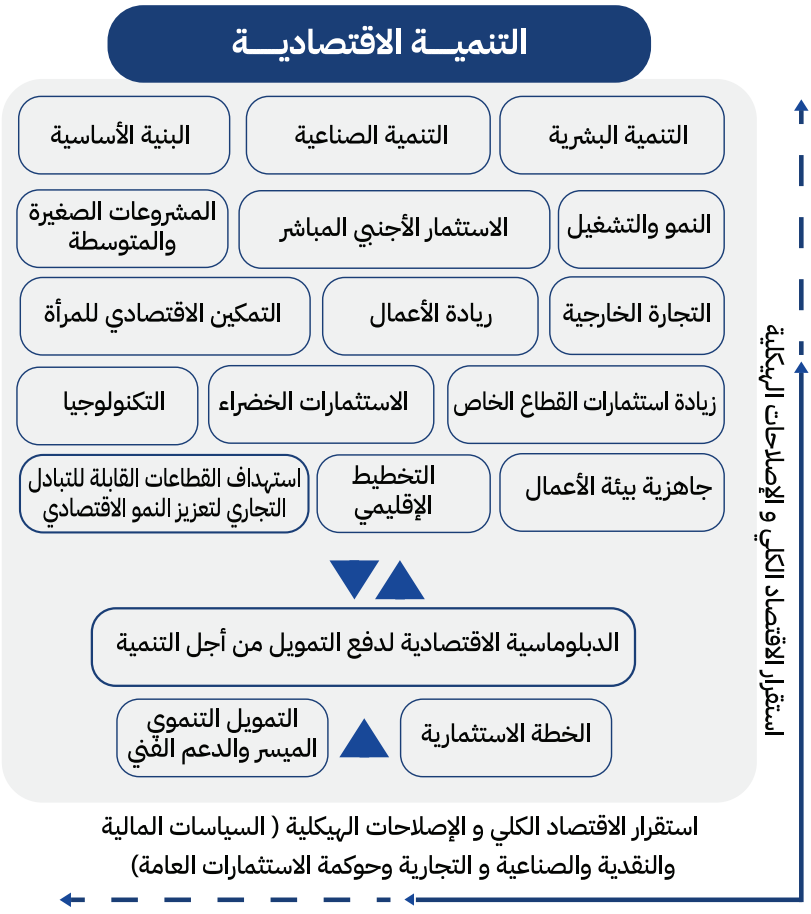

منظومة متكاملة من ضمانات الاستثمار و الحوافز والتيسيرات الضريبية وغير الضريبية. توفر مصر للمستثمرين سوقًا استهلاكيًا داخليًا يتجاوز ١٠٠ مليون نسمة، إضافة إلى نفاذ مباشر إلى ما يقارب ملياري مستهلك من خلال شبكة اتفاقيات تجارة حرة مع أكثر من ٧٠ دولة تغطي نحو ٣٥٪ من الناتج العالمي، بما يتيح فرصًا واسعة للتصدير والتكامل الصناعي والإقليمي.

آفاق التعقيد الاقتصادي

يُعد تعزيز التعقيد الاقتصادي عنصرًا محوريًا في النموذج الاقتصادي الجديد، لما له من دور مباشر في رفع الإنتاجية، وتحسين جودة النمو، وتعزيز القدرة التنافسية على المدى المتوسط والطويل. ويعكس التعقيد الاقتصادي قدرة الاقتصاد على إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، اعتمادًا على قاعدة إنتاجية أكثر تنوعًا وتكاملًا، وما يرتبط بها من مهارات ومعرفة وتكنولوجيا. ومن هذا المنظور، فإن الانتقال نحو أنشطة أكثر تعقيدًا يُمثل أحد المسارات الأساسية للتحول الهيكلي، بما يدعم النمو القائم على التصدير، ويعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية. كما يتيح رفع مستويات التعقيد الاقتصادي فرصًا أكبر لخلق وظائف أكثر استدامة وجودة، وتحسين استخدام رأس المال، وتعظيم العائد من الاستثمار العام والخاص. وفي ظل التحولات العالمية الجارية ولا سيما التحول الأخضر وتسارع التقدم التكنولوجي، يمثل تعزيز التعقيد الاقتصادي إطارًا عمليًا لتوجيه السياسات والاستثمارات نحو أنشطة ذات إمكانات نمو مرتفعة، بما يدعم تحقيق نمو مستدام وشامل، ويعزز موقع مصر في الاقتصاد العالمي.

تطور فضاء المنتجات المصرية (٢٠٢٣) Egypt in the Product Space

يُعد الفضاء الإنتاجي أداة تحليلية توضح الروابط بين المنتجات المختلفة، بناءً على المعرفة والقدرات اللازمة لإنتاجها. وتشير نتائج مختبر النمو بجامعة هارفرد إلى أن الدول عادة ما تتجه لتنويع أنشطتها الإنتاجية بالانتقال إلى منتجات مرتبطة أو متقاربة من حيث المهارات والمعرفة المطلوبة، مما يتيح لها البناء على القدرات المتوافرة لديها. ويربط الفضاء الإنتاجي أكثر من ٨٠٠ سلعة باستخدام بيانات التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال، الدول التي تنتج نوعًا من المنسوجات تكون قادرة في الغالب على إنتاج منسوجات أخرى مشابهة.

شكل ١ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space

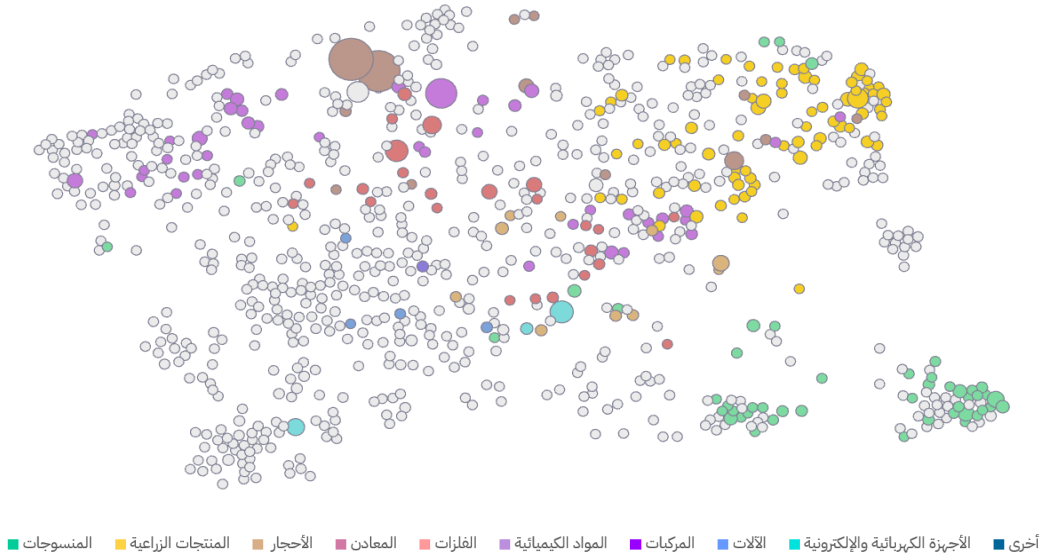

المصدر: مختبر النمو بجامعة هارفارد، أطلس التعقيد الاقتصادي

يوضح فضاء المنتجات المصرية ترابط صادراتها الحالية مع المسارات الممكنة لتنويع الاقتصاد. فتحتل مصر المرتبة الخامسة من بين ١٤٥ دولة في مؤشر آفاق التعقيد (Complexity Outlook Index) لعام ٢٠٢٣ حيث تأتي بعد تركيا التي جاءت في المرتبة الأولى، والهند التي حلّت في المرتبة الثانية، وهو ما يعكس إمكانات قوية لتنويع صادراتها نحو منتجات أكثر تعقيدًا.

في ضوء ما سبق، يُظهر مؤشر التعقيد الاقتصادي أن مصر تمتلك فرصة كبيرة لتعزيز مكانتها في سلاسل القيمة العالمية من خلال تنويع قاعدة إنتاجها وزيادة القيمة المضافة لصادراتها. ويشير هذا التوجه كذلك إلى الفرص الواعدة أمام مصر لزيادة الإنتاجية الصناعية وتوسيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات التقنية والمتقدمة، وهو ما يفتح المجال أمام تنويع أكبر للقاعدة الإنتاجية، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي ظل التوجه العالمي المتسارع نحو التحول الأخضر وخفض الانبعاثات الكربونية، يشير تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي ٢٠٢٤ إلى أن مصر تُعد من بين الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات على مؤشر آفاق التعقيد الأخضر (شكل ١٠). ويعكس ذلك قدرتها على تنويع قاعدتها الإنتاجية وتطوير قطاعات وصناعات أكثر استدامة، بما يتيح فرصًا واسعة لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الخضراء. ويُعد هذا التصنيف مهمًا في دعم مسار مصر نحو الاقتصاد الأخضر، مستفيدة مما تحقق في مجالات الطاقة المتجددة، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للتحول المستدام وكمحرك رئيسي لخلق فرص عمل نوعية في المستقبل.

شكل ٢ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانات وفقا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر
Green Complexity Potential Index

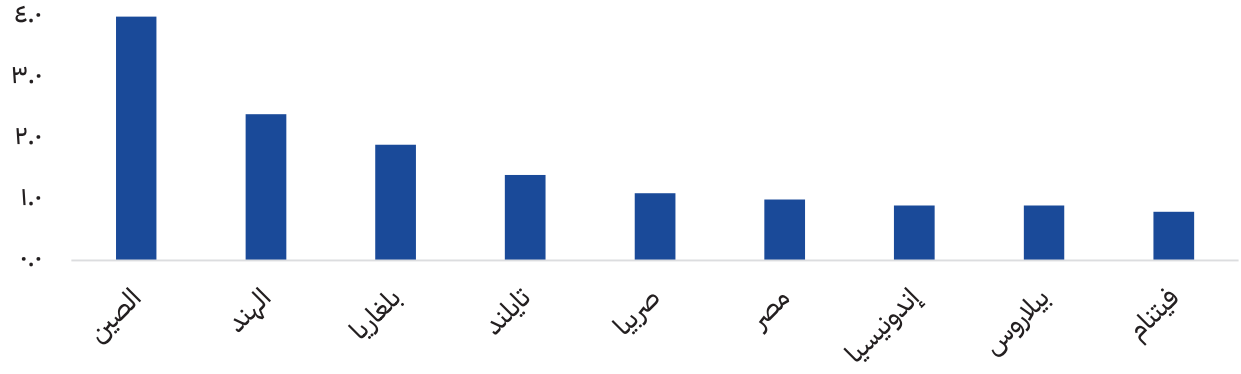

المصدر: تقرير التنمية العالمية التابع للبنك الدولي

٥. فرصة الاقتصاد المصري لتخطي «فخ الدخل المتوسط»

لقد نما الاقتصاد المصري خلال العقدين الماضيين بوتيرة معتدلة، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي نحو ٤,٤٪ ومتوسط نمو نصيب الفرد ٢,٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٢. ويعكس هذا الأداء مسارًا مستقرًا يتيح فرصة للبناء عليه من خلال تعزيز الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد. فعلى الرغم من أن نمو إنتاجية العمل كان متواضعًا بمتوسط ٢,٥٪ خلال نفس الفترة، إلا أن ذلك يفتح المجال أمام تسريع الإصلاحات الهيكلية وتبني سياسات داعمة للابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي، بما يعزز من إمكانات النمو المستقبلي. وقد شهد الاقتصاد المصري خلال العقد الماضي تحولاً تدريجياً نحو قطاعات مثل العقارات والتمويل والنقل، حيث ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٠ نقاط مئوية، وعلى الرغم من أن تلك القطاعات لم تكن موجهة للتصدير non-tradables، إلا أنها ساهمت بشكل إيجابي في تطوير البنية التصديرية.

تحسن المؤشرات الاقتصادية يعزز الثقة في مسار الإصلاح ويُمهّد بيئة أكثر تمكينًا للقطاع الخاص

شهد الاقتصاد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ أداءً قوياً يفوق المستهدفات، ليُرسّخ مسار التعافي والتحول نحو نمو قائم على القطاعات القابلة للتبادل التجاري والإنتاج. فقد تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٥٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥، مقارنة بحوالي ٢,٤٪ في الربع المناظر من العام السابق. وبدعم هذا الاتجاه الإيجابي طوال العام، بلغ النمو السنوي ٤,٤٪ متجاوزًا الهدف المحدد البالغ ٤,٢٪، على الرغم من التحديات الإقليمية والعالمية خلال العام. وجاء النمو مدفوعًا بتوسع في القطاعات الرئيسة القابلة للتبادل التجاري، لا سيما الصناعة غير البترولية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث حققت هذه القطاعات خلال العام المالي معدلات نمو متميزة بلغت ١٤,٦٨٪ للصناعة غير البترولية، و١٧,٢٦٪ للسياحة، و١٣,٧٦٪ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويعكس ذلك الأثر الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها في مارس ٢٠٢٤، بما في ذلك إعادة تنظيم سوق الصرف الأجنبي، بما أسهم في دعم الإنتاج والتصدير. وعلى صعيد التضخم، نجحت مصر في خفض معدلاته من خلال مزيج من إجراءات الضبط المالي، وتشديد السياسة النقدية، وتطبيق سقف صارم للاستثمارات العامة. كما شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات المالية نتيجة للإصلاحات التي تبنتها وزارة المالية، ولا سيما الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تحسين جودة الخدمات وتعزيز الشفافية، وذلك بما يتسق مع الأداء الإيجابي للنمو الاقتصادي خلال العام.

واستمرارًا لمسار إصلاح الاقتصاد المصري وإعادة هيكلته، تتجه الدولة في المرحلة الحالية إلى التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار. ويُترجم هذا التوجه من خلال:

- **توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية** مثل الصناعة، والتكنولوجيا، والسياحة ، لما لها من دور في خلق فرص عمل وتحسين التنافسية.
- **دمج التكنولوجيا في مختلف الأنشطة الاقتصادية.** لرفع الإنتاجية وخفض التكاليف.
- **دعم الابتكار والبحث والتطوير** كمحرك للنمو طويل الأمد ووسيلة لإنتاج حلول محلية ذات قيمة مضافة.

يتبنى البنك الدولي استراتيجية 3I للدول ذات الدخل المتوسط، والتي تقوم على ثلاث ركائز مترابطة: الاستثمارINVESTMENT ، الضخ INFUSION ، والابتكار INNOVATION. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى مساعدة هذه الدول على تجاوز «فخ الدخل المتوسط» والتحول إلى مصاف الدول ذات الدخل

المرتفع، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وتعكس الاستراتيجية مسارًا تدريجيًا لتحفيز النمو من خلال تطوير رأس المال ورفع الإنتاجية للتحول التدريجي من نموذج نمو قائم على **تراكم رأس المال** إلى نموذج أكثر تقدمًا يقوم على **الكفاءة والابتكار**. تبدأ المرحلة الأولى بتكثيف الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية، ورأس المال البشري، والمؤسسات، بما يُسهم في تطوير البنية التصديرية وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام. ثم تنتقل إلى مرحلة «الضخ»، التي تركز على نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة من الخارج بشكل منهجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TOTAL FAC-TOR PRODUCTIVITY. أما المرحلة الأخيرة فهي «الابتكار»، حيث يتوسع الاقتصاد في إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا من الداخل، مما يُعزز من قدرته التنافسية على المستوى الدولي.

دعم الابتكار وريادة الأعمال للخروج من فخ الدخل المتوسط

وبالتالي تلعب ريادة الأعمال دورًا محوريًا في استراتيجية مصر للخروج من فخ الدخل المتوسط، من خلال تعزيز الابتكار، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص عمل مستدامة في قطاعات مستقبلية عالية النمو. يمثل مجتمع الشركات الناشئة محركاً محوريًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجاوزت قيمة التمويل الذي تم ضخه في الشركات الناشئة منذ ٢٠٢٠ أكثر من ٢.٣ مليار دولار، مما وضع مصر ضمن أكبر ثلاث وجهات لرأس المال المخاطر في الشرق الأوسط وأفريقيا. ويضم القطاع أكثر من **٢٠٠٠ شركة ناشئة** بقيمة تتجاوز **٨ مليارات دولار**، وفّرت حوالي **٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة و٢٥٠ ألف فرصة غير مباشرة** وفق تقديرات ٢٠٢٤.

وفي قلب هذه الجهود، قامت «المجموعة الوزارية لريادة الأعمال» بصياغة مجموعة متكاملة من السياسات الداعمة لتمكين الشركات الناشئة والتي تمثل خارطة طريق شاملة لتحسين بيئة الأعمال. وتم إقرار تعريف وتصنيف رسمي موحد للشركات الناشئة، ما يُعد خطوة مؤسِّسة لتيسير حصول هذه الشركات على الحوافز المالية والإجرائية، وتوفير إطار واضح للجهات المانحة والمستثمرين.

وتعمل الحكومة على إعداد **مبادرة تمويلية موحدة** تهدف إلى دمج الموارد العامة المتاحة، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال أدوات مالية مبتكرة تقلل من المخاطر وتعزز الاستثمارات في صناديق رأس المال المخاطر، خصوصًا أن المؤسسات الدولية تمثل أكثر من ٤٠٪ من المساهمين في هذه الصناديق داخل مصر، مما يظهر ثقة تلك المؤسسات في القطاعات المستقبلية عالية النمو. هذا التوجه يعكس سعي الدولة نحو تحقيق تكامل أفضل بين السياسات والتمويلات لتسريع نمو الشركات الناشئة ذات الإمكانات العالية.

ولتحقيق نمو مرن ومستدام، يُوصى بأن تواصل مصر تكثيف جهودها في تطوير التعليم وتحسين جودته، وتعزيز الحراك الاجتماعي بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف، مع الاهتمام بتطوير السياسات والمؤسسات على نحو مستمر، ولا سيما في فترات الأزمات، فضلًا عن تقوية الإطار المؤسسي وتوسيع آفاق الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية.

تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل كفرصة اقتصادية واعدة

ورغم أن مشاركة المرأة في سوق العمل ما زالت محدودة نسبيًا (١٨٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ٢٣٪ في ٢٠١٢ و٢٧٪ في ٢٠٠٦) وفقًا لمسح سوق العمل المصري (ELMPS)، فإن هذا الواقع يعكس في الوقت ذاته فرصة واعدة لتعظيم دور المرأة اقتصاديًا، خاصة في ظل تفوقها الملحوظ في التحصيل العلمي. فبينما يبلغ متوسط مشاركة الإناث في سوق العمل نحو ٣٨٪ في الدول متوسطة الدخل و٦١٪ في الدول متوسطة الدخل الأعلى بحسب مؤشرات البنك الدولي، تظل الفجوة في مصر مؤشراً على الإمكانات غير المستغلة. كما تكشف بيانات عام ٢٠٢٣ أن معدل البطالة بين الإناث الحاصلات على التعليم الجامعي وفوق الجامعي بلغ ٢٦,٥٪، مقارنة بـ١٧٪ للحاصلات على التعليم الفني المتوسط وفوق المتوسط، وهو ما يعكس وجود طاقات بشرية مؤهلة يمكن استثمارها

بشكل أفضل عبر سياسات تستهدف التوظيف النوعي وتمكين المرأة، بما يسهم في تعزيز النمو الشامل.

وفي هذا السياق، **يشير البنك الدولي إلى أن رفع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل ليوازي معدل مشاركة الذكور يمكن أن يسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٣٤٪ في مصر.** ولتحقيق هذا التحول النوعي، لا بد من تبني حزمة من السياسات والإصلاحات الهيكلية التي تشمل: تعزيز الشمول المالي للنساء، تنظيم القطاع غير الرسمي، وتطوير برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لاحتياجات سوق العمل وبما يراعي خصوصية النوع الاجتماعي، سواء في فرص العمل بأجر أو ريادة الأعمال والعمل الحر.

وتسلط هذه الاتجاهات الضوء على أهمية تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز المنافسة، وتوسيع الفرص الاقتصادية أمام الشباب والنساء، إلى جانب دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركًا رئيسيًا للنمو المحلي. كما يمثل اكتساب وتوطين التكنولوجيا عاملًا محوريًا في رفع إنتاجية القطاع الخاص وتعزيز الابتكار، لا سيما في ظل ما تتطلبه المرحلة التنموية التي تمر بها مصر كدولة من فئة الدخل المتوسط الأدنى. وفي هذا السياق، تحتاج السياسات الاقتصادية إلى تبني نهج تدريجي يجمع بين تشجيع الاستثمار، ودمج التكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية، تمهيدًا للانتقال إلى نموذج اقتصادي قائم على الابتكار.

وانطلاقًا من الإطار العام للسردية الوطنية للتنمية الاقتصادية وأهدافها الاستراتيجية، تقدم الأجزاء التالية عرضًا لأهم السمات والمحاور التي تحدد ملامح المسار التنموي خلال المرحلة المقبلة، بما يضمن التدرج المنهجي في الانتقال من الإصلاح إلى النمو المستدام.

٦. استقرار الاقتصاد الكلي: ما وراء الأرقام

تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة

حققت الدولة تقدمًا ملموسًا في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، مدفوعًا بإصلاحات مالية وهيكلية ترتكز على الاستراتيجية المالية متوسطة الأجل،التي تشمل تطوير المنظومة الضريبية والجمركية لتعزيز العدالة والكفاءة ودعم الاستثمار، والحفاظ على الانضباط المالي بما يدعم نموًا اقتصاديًا مستدامًا يقوده القطاع الخاص، وخفض الدين العام وأعباء خدمته من خلال إدارة رشيدة تقلل المخاطر والتكلفة، إلى جانب توسيع الحيز المالي للإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. كما تعمل وزارة المالية على تنفيذ استراتيجيات متكاملة تشمل السياسة الضريبية، وإدارة الدين على المدى المتوسط، وتطوير الإطار الموازني متوسط المدى بما يدعم النمو الاقتصادي والتنمية البشرية..

فقد تراجع العجز الكلي إلى **٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥**، مع تحقيق **فائض أولي بلغ ٣,٥٪ (نحو ٦٢٩ مليار جنيه)**، وهو الأعلى في تاريخ مصر.

كما دخل الدين العام مسارًا نزوليًا، حيث انخفض دين أجهزة الموازنة من **٨٩,٤٪ في يونيو ٢٠٢٤ إلى ٨٣,٨٪ في يونيو ٢٠٢٥**، مع استهداف خفضه إلى أقل من **٧٠٪ على المدى المتوسط**. ويعزز هذا الانخفاض، إلى نجاح سياسات ضبط الإنفاق وتحسين كفاءة إدارة المالية العامة، قدرة الاقتصاد على **تقليص الضغط على القطاع المصرفي وفتح المجال أمام توجيه المزيد من الموارد للقطاع الخاص والاستثمار الإنتاجي.**

يجري تطوير **استراتيجية متوسطة الأجل لدين أجهزة الموازنة (MTDS)** ، من المقرر إصدارها في يناير ٢٠٢٦، كأداة لتحليل الخيارات التمويلية وتقييم التكلفة والمخاطر، بما يضمن استدامة الدين وخفض أعبائه تدريجيًا، وتتمثل الأهداف الرئيسية في الآتي:

١. **خفض الدين العام وتخفيف أعباء أعباء خدمة الدين**، حيث تسعى الحكومة إلى خفض الدين العام ليصل إلى نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، مع وضع سقف رسمي لدين الحكومة العامة. ويهدف هذا التوجه إلى تحسين الاستدامة المالية وتقليل

الضغوط على الموازنة العامة، مع التركيز على إدارة مدفوعات الفوائد وتقليل تكاليف التمويل.

٢. **تخصيص عائدات الطروحات لتقليل الدين،** حيث تلتزم الحكومة بتخصيص ٥٠٪ على الأقل من عائدات الطروحات لتخفيض الدين العام، ما يعزز قدرتها على تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي والمحلي المرتفع التكلفة، ويعزز الاستقرار المالي على المدى المتوسط.

٣. **زيادة الإيرادات وتعبئة الموارد المحلية،** حيث تعمل الحكومة على زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة لدعم استدامة الدين وتمويل أولويات الإنفاق، بما يتيح مساحة أكبر للسياسات الاقتصادية والتنموية دون خلق ضغوط إضافية على المالية العامة.

٤. **تنويع مصادر التمويل المحلي والخارجي،** حيث تشمل الاستراتيجية تنويع مصادر التمويل المحلي والخارجي لخفض تكلفة الدين وإطالة متوسط عمره إلى ٤,٨ سنوات، مع إصدار أدوات دين جديدة في السوق المحلي وإعطاء الأولوية للتمويل الميسر عند التمويل الخارجي، ما يعزز مرونة الحكومة في إدارة المديونية.

٥. **تنويع قاعدة المستثمرين،** يسهم توسيع قاعدة المستثمرين (صناديق المعاشات، الصناديق الاستثمارية، المستثمرون الأفراد، والصكوك) في زيادة المنافسة، وتحسين التسعير، وخفض علاوة المخاطر، ماينعكس في النهاية على انخفاض تكلفة الاقتراض.

٦. **تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية،** تتضمن الاستراتيجية تطوير السوق المحلي للأوراق المالية الحكومية، مع تعزيز إدراج الأوراق في المؤشرات العالمية، بما يزيد من جاذبية السوق للمستثمرين الدوليين ويعزز التنافسية والشفافية.

ورغم التحديات الهيكلية في تعبئة الموارد، فقد نجحت الدولة في خفض مستويات العجز الكلي عبر ضبط الإنفاق وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، مع العمل على توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة تعبئة الموارد المحلية. وقد بلغت الإيرادات الضريبية **١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي** خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقارنة بمتوسط **١٣,٤٪ خلال العقدين الماضيين،** وهي نسبة تمثل قاعدة يمكن البناء عليها للانتقال تدريجيًا نحو المستويات الدولية، على غرار دول مثل المغرب وتركيا، بما يعزز قدرة مصر التمويلية ويدعم مسارها نحو التنمية المستدامة.

وجاء ذلك مدفوعًا بتحقيق معدل نمو سنوي استثنائي للإيرادات بلغ نحو ٣٥٪، دون فرض أعباء ضريبية جديدة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إطلاق حزمة التسهيلات الضريبية الأولى في فبراير ٢٠٢٥ والتي ساعدت على استعادة الثقة بين مجتمع الأعمال المصري والمصالح الإيرادية. وسوف تصدر وزارة المالية **وثيقة للسياسات الضريبية** على المدى المتوسط تتضمن مزيد من التفاصيل حول التوجهات والمستهدفات والسياسات الضريبية على المدى المتوسط يتيح القدرة على التنبؤ أمام مجتمع الأعمال.

حوكمة الاستثمارات العامة لإفساح المجال للقطاع الخاص

والجدير بالذكر أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٧٩,٤٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وهي تشمل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية والاستهلاكية والتجارية. أما بالنسبة لاستثمارات القطاع الخاص في مصر، فهي تشهد تعافيًا تدريجيًا ومسارًا تصاعديًا، بعد عقد من التراجع، مدفوعة بتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة وزيادة كفاءتها، إلا أنها لا تزال أقل من متوسط دول شبيهة متوسطة الدخل.

شهدت مصر تغيراً ملحوظًا في معدلات الاستثمار خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٩,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، ثم سجل ١٤,٨٪ خلال ٢٠١١-٢٠١٣، قبل أن يتعافى تدريجيًا ليصل إلى نحو ١٦٪ خلال العقد الأخير ٢٠١٥-٢٠٢٤، بما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على استعادة زخمه الاستثماري.

ويُظهر هيكل الاستثمار خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تحولًا نوعيًا في التوزيع بين القطاعين العام والخاص؛ إذ تراجعت مساهمة الاستثمار العام إلى نحو ٤٣,٥٪ من إجمالي الاستثمارات، بينما ارتفعت مساهمة الاستثمار الخاص إلى حوالي ٥٧٪، وهو أعلى مستوى له خلال

السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التحول اتساع دور القطاع الخاص داخل النشاط الاستثماري، مدفوعًا بجهود حوكمة الاستثمارات العامة لافساح المجال أمام القطاع الخاص، إلى جانب السياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

شكل ٣ الاستثمارات المنفذة (بدون مخزون)

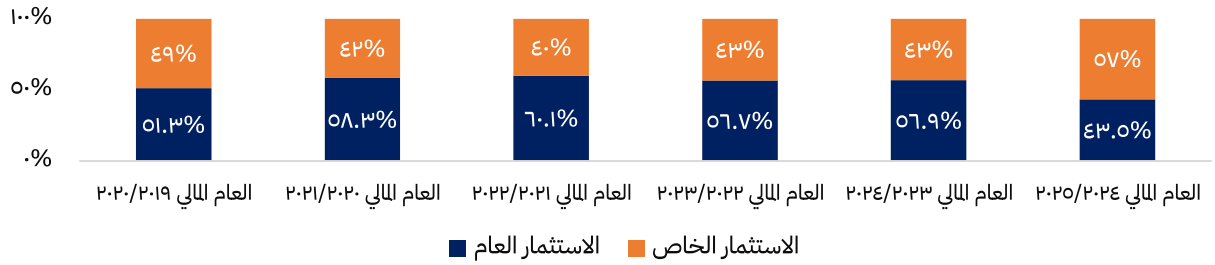

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

ويعكس هذا التوجه الإيجابي أهمية مواصلة الإصلاحات المالية والضريبية كأداة استراتيجية لتعزيز الإيرادات، وتقليص فجوة الادخار، وتحفيز النمو القائم على الاستثمار، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي على أسس أكثر توازنًا واستدامة. وفي هذا الإطار، يشكل توافر الحيز المالي عنصرًا محوريًا في تعزيز قدرة الاستثمار العام على دعم أنشطة القطاع الخاص، من خلال توجيه موارد إضافية إلى القطاعات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، بما يضاعف من الأثر التنموي للاستثمارات العامة ويعزز كفاءتها. كما أن ترسيخ الاستقرار المالي وخفض مستويات الدين سيسهمان في تخفيف أعباء التمويل، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتوسع القطاع الخاص، مما يفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات المنتجة ويعزز فرص النمو المستدام. ويبرز ذلك الدور المتكامل بين الاستثمارات العامة والخاصة في دفع مسيرة التنمية الشاملة في مصر.

التمويل من أجل التنمية

تمضي الدولة بخطى ثابتة في تنفيذ إصلاحات شاملة لإرساء إطار اقتصاد كلي أكثر استدامة، ضمن رؤية استراتيجية متكاملة تنطلق أولًا من تشخيص الفجوات التنموية والتمويلية، باعتبارها الأساس لأي جهد تخطيطي وتمويلي فعّال. وفي هذا السياق، يُعد تطبيق أحكام قانون التخطيط العام للدولة أداة رئيسية لتحديد الفجوات التنموية على المستويين القطاعي والجغرافي، بما يسمح بالتوجيه الأمثل للموارد. كما يُرسّخ القانون الربط المنهجي بين الخطط التنموية ومتطلبات التمويل، ويُعزز من إعداد خطط استثمارية متوسطة الأجل تعكس الأولويات الوطنية والاحتياجات الفعلية، مما يُمكّن من رصد الفجوة التمويلية بشكل واضح.

وبمجرد تحديد هذه الفجوات، تأتي أهمية تعبئة الموارد المحلية، من خلال العمل على تعزيز الإيرادات العامة، وتعظيم الاستفادة من التمويل التنموي الميسر، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة بما يتيح تنويع مصادر التمويل، إلى جانب تحسين كفاءة استخدام الأصول العامة. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى تحقيق استقرار مالي طويل الأجل، وتقليل الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة.

وعلى صعيد كفاءة التخصيص المالي، يُسهم قانون المالية العامة الموحد في تعزيز الانضباط المالي دون التأثير سلبًا على معدلات النمو، وذلك من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام. ويكمل ذلك الدور الذي يقوم به قانون التخطيط العام في توجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية والمشروعات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الأعلى، بما يعزز جدوى الاستثمارات العامة.

ولتوحيد هذا الجهد، تمضي الدولة في تنفيذ **الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية**، تهدف إلى الربط المنهجي بين مختلف مصادر التمويل، سواء كانت محلية أو دولية، عامة أو خاصة، وتعزيز التنسيق الفعّال بين الجهات المعنية، بما يضمن تخصيصًا أمثل للموارد يدعم الأولويات التنموية، ويُسهم في خفض الاعتماد على الاقتراض غير المُيسر وتحسين إدارة الدين، يرسخ استقرار الاقتصاد الكلي،

ويُعزز مرونة النظام المالي في مواجهة تقلبات السياق العالمي.

ويقوم هذا الإطار على ثلاثة محاور رئيسية:

١. تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال تحسين كفاءة الإنفاق وتوسيع القاعدة الضريبية دون فرض أعباء جديدة.

٢. تحفيز التمويل الخاص عبر بيئة استثمارية مواتية وشراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص.

٣. تنويع أدوات التمويل التنموي واستحداث آليات مبتكرة تضمن الاستدامة والمرونة المالية، بما في ذلك التمويل الأخضر، وأدوات الدين المرتبطة بالتنمية.

التمويل منخفض التكلفة (التمويل التنموي الميسر) لتمكين القطاع الخاص

ورغم تعدد آليات التمويل المتاحة للقطاع الخاص، إلا أن التمويل التنموي يظل أحد أهم تلك الأدوات في ظل ما يتيحه من تنوع على صعيد الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وأدوات تخفيف المخاطر، وضمانات الاستثمار، والدعم الفني، بما يجعله يقوم بدور مُحفز للاستثمارات من قبل القطاع الخاص. ومن خلال هذا التكامل بين التمويل التجاري التقليدي والتمويل الإنمائي، يمكن تحفيز تدفقات مالية أكثر استدامة وفعالية نحو أولويات التنمية، بما يعزز من قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تحقيق التحول التنموي الشامل.

وتتنوع أدوات تمكين القطاع الخاص ضمن التمويل التنموي إلى ثلاثة أنماط أساسية: آليات تمويلية، ودعم فني وتقني، وإجراءات تحسين بيئة الأعمال. وتُعد آليات ضمانات الاستثمار أداة محورية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، حيث تسهم في تقليل المخاطر وتحفيز تدفقات التمويل نحو مشروعات نوعية واستراتيجية. وفي هذا السياق، تعمل الدولة المصرية على الاستفادة من الأدوات المتاحة، مثل منصة الضمانات الموحدة التي أطلقها البنك الدولي لتبسيط إجراءات الحصول على الضمانات، بما يُعزز من قدرة القطاع الخاص على النفاذ إلى تمويل أكثر مرونة وفعالية. وتبرز آلية ضمانات الاستثمار من أجل التنمية (DSFE+) كنموذج بارز للتعاون متعدد الأطراف، حيث تُمكِّن من دمج جهود الاتحاد الأوروبي مع مؤسسات التمويل الدولية، والبنوك المحلية، والقطاع الخاص، لدعم استثمارات مبتكرة تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحول الأخضر.

والجدير بالذكر أنه منذ عام ٢٠٢٠، شهد القطاع الخاص المصري تطورًا ملحوظًا في علاقاته مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، في ضوء التزام الدولة بتمكينه كمحرك رئيسي للنمو الشامل، وتوليد فرص العمل، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أصبحت مساهمات شركاء التنمية الدوليين عنصرًا محوريًا في دعم البيئة الاقتصادية، من خلال توفير تمويلات موجهة إلى المؤسسات المالية والقطاعات الإنتاجية، إلى جانب تدخلات فنية لبناء القدرات وتعزيز الكفاءة المؤسسية. وقد انعكس هذا التوجه في النمو اللافت لمحفظة التمويل التنموي الموجه للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي بلغت ٧١ مليار دولار منذ ٢٠٢٠ وحتى تاريخه، في مؤشر واضح على التحول المتزايد في استراتيجيات الشركاء الدوليين نحو دعم الاستثمار الخاص كمحرك للتنمية المستدامة.

٧. تعزيز التنافسية والإنتاجية والتحول نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا

يمثل الاستثمار—المحلي والأجنبي—محورًا رئيسيًا في الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، حيث يعد أداة أساسية لإعادة بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز التنافسية، وتحقيق نمو أكثر استدامة وتنوعًا. وينعكس هذا التوجه في برنامج عمل الحكومة، الذي يمنح جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال أولوية قصوى باعتبارهما شرطين لتحقيق توسيع مشاركة القطاع الخاص في النمو.

أنظمة الاستثمار في مصر

تتكون منظومة الاستثمار في مصر من مجموعة متكاملة من الآليات والأطر المؤسسية التي تهدف

إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتشمل هذه المنظومة المناطق الحرة، والمناطق الاستثمارية، والمناطق التكنولوجية، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وفي مقدمتها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (SCZone) ، فضلًا عن نظام الاستثمار الداخلي ويشمل إقامة وتشغيل المشروعات خارج نطاق المناطق الحرة، مع تمتعها بكامل الحوافز والضمانات الواردة في القانون باستثناء ما يخص نظام المناطق الحرة. وتتميز هذه المناطق بتهيئة بيئة أعمال جاذبة من خلال الحوافز الاستثمارية، والبنية التحتية المتطورة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، بما يتيح لمصر ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتصنيع والخدمات واللوجستيات، ويعزز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.

وبالتوازي مع الإصلاحات الجارية في مجالات تخصيص الأراضي، وتبسيط التراخيص، والتحول الرقمي في الحوكمة، تدعم هذه الآليات رؤية أوسع للتصنيع الشامل والمستدام. ويعكس هذا التوجه تحول نوعي من نماذج ترويج الاستثمار التقليدية إلى نموذج موحد يرتكز على المستثمر، ويهدف إلى تعظيم القيمة المضافة، وتعزيز الصادرات، ودعم الابتكار.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وتُظهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر أداءً يفوق المتوسط الإقليمي عند قياسها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. بلغ إجمالي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٤) أكثر من ١٨٤ مليار دولار، بمتوسط حصة عالمية ٠,٥٨٪.

وقد شهد تصنيف مصر في التقارير الدولية المتعلقة ببيئة الأعمال تطورًا مهمًا خلال السنوات الماضية؛ حيث أظهرت البيانات بين ٢٠١٦ و٢٠٢٤ تحسنًا تدريجيًا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب توسيع قاعدة المستثمرين ودخول استثمارات نوعية في قطاعات الصناعة، والطاقة الجديدة والمتجددة، والخدمات التكنولوجية، وغيرها. كما شهدت السنوات الأخيرة استثمارات هامة في الهيدروجين الأخضر، الصناعات الدوائية، والصناعات الهندسية، بما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على جذب استثمارات متنوعة في قطاعات مختلفة.

وتشير بيانات البنك المركزي إلى تحسّن نوعي ملحوظ في الاستثمار الأجنبي بمصر خلال السنوات السبع الأخيرة، حيث تحوّلت التدفقات من الأنشطة قصيرة الأجل وصفقات بيع الأصول إلى استثمارات طويلة الأجل وتوسعات رأسمالية. وأصبح الجزء الأكبر من تدفقات ٢٠٢٥/٢٠٢٤ قائمًا على الأرباح المُعاد استثمارها والتوسعات الرأسمالية، بما يعكس توسّع الشركات الأجنبية العاملة في السوق المحلي وتعزيز التزامها به. كما شهد قطاع البترول والغاز تحولًا جوهريًا من صافي تدفقات خارجة خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١–٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى تدفقات إيجابية في ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ما يشير إلى استعادة الثقة وبدء دورة استثمار جديدة. وفي المقابل، تراجع الاعتماد على صفقات الدمج والاستحواذ، بالتوازي مع ارتفاع اهتمام غير المقيمين بشراء العقارات في مصر، ما يعكس تزايد الطلب على الأصول العقارية كأداة للتحوط وحفظ القيمة.

والجدير بالذكر أن بيانات العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تشير إلى تصدر القطاع الخدمي قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات، مستحوذًا على نحو ٢٠٪ من إجمالي التدفقات، متجاوزًا القطاع التمويلي الذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة تقارب ١٧٪. ويعكس هذا التطور تنامي الطلب على الخدمات المالية، وإدارة الأعمال، والخدمات الرقمية واللوجستية، وهو ما يتسق مع توجهات الاقتصاد العالمي نحو "اقتصاد الخدمات" و"الاقتصاد المعرفي". وفي الوقت ذاته، سجل القطاع الصناعي نحو ١٦٪ من التدفقات، متراجعًا نسبيًّا مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن مكوناته بدأت تشهد تحولات مهمة نحو الصناعات ذات القيمة المضافة مثل الصناعات الغذائية، والمعدات، والإلكترونيات، وهو ما يعكس اتجاهًا تدريجيًا نحو تصنيع موجه للتصدير وربط الصناعات المحلية بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية.

شكل ٤ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لمساهمة القطاع لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

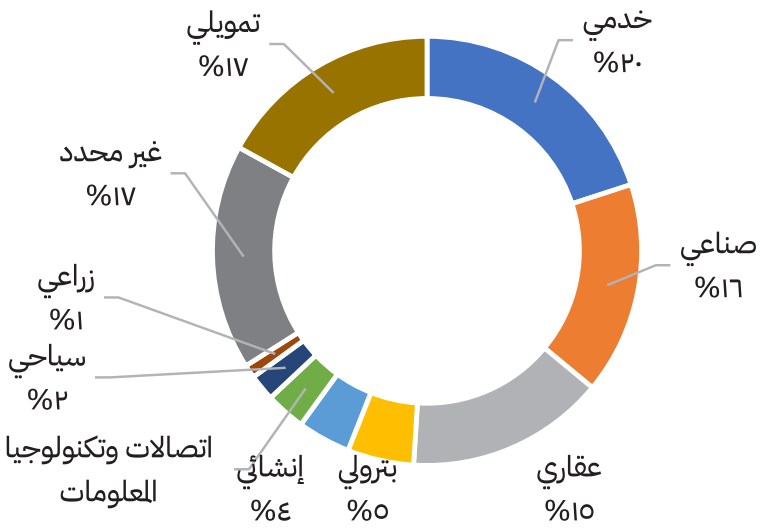

المصدر: البنك المركزي المصري

ويستند هذا التطور إلى جهود مؤسسية وتشريعية شملت زيادة فاعلية دور المجلس الأعلى للاستثمار، وإعادة تنظيم الإطار المؤسسي للوزارة، وتعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتحديث التشريعات المنظمة للتأسيس والترخيص والمنافسة، إضافة إلى تطوير منظومة الاتفاقيات الدولية للاستثمار وتسوية منازعات الاستثمار، بما يعزز الثقة ويخلق بيئة أقل مخاطرة وأكثر جاذبية للمستثمرين العالميين.

وقد تم إعداد **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر ٢٠٢٥–٢٠٣٠** التي تهدف إلى تعظيم نصيب مصر من التدفقات العالمية للاستثمارات عبر جذب أنماط جديدة ومتنوعة من استثمارات قادرة على نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وزيادة الصادرات. وتقوم فكرة الاستراتيجية على تحديد ١٣ قطاع ذات أولوية—سواء الجاهزة للاستثمار فورًا أو التي تحتاج إلى إصلاحات تمكينية—ثم مطابقة هذه القطاعات مع توجهات الاقتصاد العالمي، بما يضمن توجيه الاستثمار نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة وتعزيز موقع مصر داخل سلاسل الإنتاج الإقليمية والدولية.

ويمثل الترويج الاستثماري عنصرًا محوريًا في هذا الإطار؛ حيث يتم تطوير رسائل ترويجية مبنية على تحليل الفرص الحقيقية، وتحويل الإمكانات غير المستغلة إلى فرص جاهزة من خلال إعداد ملفات متكاملة توضح الجاهزية الفنية والاقتصادية لكل مشروع. ويتم استكمال ذلك عبر توسيع الشراكات وتفعيل وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية والإقليمية لجذب استثمارات نوعية داخل سلاسل القيمة، بما يزيد من ربط التجارة بالاستثمار ويدعم موقع مصر كمركز إقليمي صناعي ولوجستي.

تعزيز جاذبية الاستثمار في القطاع المالي غير المصرفي

تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف رفع كفاءة وتنافسية القطاع المالي غير المصرفي، بما يؤهل السوق المصري لاستقطاب استثمارات أجنبية ومحلية أوسع، ويوفر بيئة عمل قادرة على دعم النمو الاقتصادي وتمويل أنشطة القطاع الخاص. ترتكز هذه الجهود على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في: ١) تطوير الإطار التشريعي لتعزيز كفاءة وتنافسية الأسواق المالية غير المصرفية، ٢) تعميق الأسواق المالية غير المصرفية و٣) التحول الرقمي وتعزيز الحوكمة. ويسهم هذا التوجه في تقليل مخاطر الاستثمار، وتحسين شفافية العوائد، وخفض تكاليف المعاملات، ما يجعل القطاع منافسًا إقليميًا وجاذبًا لرأس المال طويل الأجل.

يرتكز البرنامج الإصلاحي على تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي بما يعزز وضوح البيئة الاستثمارية واستقرارها، ويدعم حماية الحقوق وتسوية المنازعات، ويرفع قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر والعوائد. كما يركز على تعميق الأسواق غير المصرفية عبر توسيع الأدوات

المالية وزيادة السيولة، إلى جانب تطوير البنية الرقابية والتحول الرقمي الآمن، بما يقلل المخاطر التشغيلية ويعزز الشفافية والحوكمة ويحفّز الابتكار المالي. ويمتد التطوير ليشمل قطاع التأمين وإعادة التأمين من خلال تحديث الأطر التنظيمية ورفع كفاءة الحوكمة، بما يدعم تقديم منتجات تحوطية واستثمارية متنوعة. كما تسهم الإصلاحات المؤسسية في تسريع الإجراءات وخفض التكاليف التشغيلية، بما يعزز جاذبية السوق، ويقود إلى بيئة استثمارية أكثر كفاءة وتنافسية قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحقيق نمو مستدام.

منظومة التجارة الخارجية

تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية في إطار توجه استراتيجي شامل للتنمية الاقتصادية يهدف إلى اتباع سياسة تجارية تم صياغتها لتكون قادرة على الارتقاء بالقدرات الإنتاجية، جذب الاستثمار، وتعزيز تنافسية الصادرات. ويستند هذا التوجه إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية ومؤسسية وإجرائية تسهم في تحسين بيئة الأعمال، زيادة معدلات القيمة المضافة للمنتجات، وتعظيم أثر نمو الصادرات على التنمية المستدامة. كما يأتي هذا التوجه في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، التي أعادت تشكيل أنماط التجارة والاستثمار، مما يتطلب سياسات مرنة ومتكاملة لتعزيز قدرة مصر التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ويعكس هذا التحرك تعظيم الاستفادة من التطور الملحوظ في حركة التجارة الخارجية خلال العقد الماضي، حيث شهد أداء التجارة الخارجية لمصر ودول العالم خلال عام ٢٠٢٤ طفرة ملحوظة، حيث ارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية ليبلغ ١٢٠,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٩٢,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤، بما يعكس قوة ومتانة الاقتصاد المصري وتحسن جاذبية السوق المحلي للاستثمار والتصدير. كما يمثل انخفاض العجز في الميزان التجاري أحد المؤشرات الإيجابية البارزة، إذ تراجع ليسجل ٣٧,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤ مقابل ٤٨,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بانخفاض قدره ١٠,٤ مليار دولار، وهو ما يُبرز نجاح السياسات الحكومية في تنمية الصادرات وتنظيم الواردات.

نتج هذا التحسن بالأساس عن زيادة الصادرات المصرية غير البترولية، والتي ارتفعت بقيمة ١٩,٢٨٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠٢٤ في دلالة واضحة على قدرة المنتج المصري على المنافسة في الأسواق العالمية وتنامي الثقة في جودة المنتجات المصرية، كما ارتفعت الصادرات المصرية خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر ٢٠٢٥ طبقاً لبيانات هيئة الرقابة على الصادرات والواردات لتسجل ٤٠,٦ مليار دولار أمريكي بالمقارنة بـ ٣١,١ مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٩٪. ووفقًا لإجمالي الصادرات غير البترولية لعام ٢٠٢٤ والتي بلغت حوالي ٤١,٥ مليار دولار، استحوذت خمسة قطاعات رئيسية على نحو ٨٧٪ من الإجمالي، وهي: مواد البناء بنسبة ٢٦,٢٪، والمنتجات الكيماوية والأسمدة بنسبة ٢١,٢٪، والصناعات الغذائية بنسبة ١٤,٧٪، والسلع الهندسية والإلكترونية بنسبة ١٣,٨٪، والحاصلات الزراعية بنسبة ١١,٣٪. ويعكس هذا التركيز النسبي للهيكل القطاعي أهمية هذه القطاعات كركيزة أساسية للصادرات المصرية، مع إبراز الحاجة إلى توجيه الجهود نحو تعزيز حضورها في الأسواق الخارجية وتنويع القاعدة التصديرية بشكل تدريجي.

تعظيم دور الصناعة في دفع النمو وتعزيز التنافسية

تمتلك مصر مقومات واعدة يمكن توظيفها لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، وتعزيز القدرة التصديرية. ويتطلب ذلك تسريع وتيرة تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية والتي تهدف إلى بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة، وترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع المستدام والمرن.

شهد الاقتصاد خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تحسنًا ملحوظًا في الأداء، مدفوعًا بانتعاش القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وعلى رأسها قطاع الصناعات غير البترولية. فقد سجّل النشاط الصناعي معدل نمو موجب بلغ ١٤,٦٨٪ خلال العام المالي، بعد أن تجاوز مرحلة الانكماش التي شهدها في العام المالي السابق والتي بلغ فيها التراجع نحو ٥,٢٢٪ ويعكس هذا التحول الإيجابي تحسن أوضاع الإنتاج الصناعي، مدعومًا بتيسير إجراءات الإفراج الجمركي عن المواد الخام والأولية، بما ساهم في استعادة الطاقة الإنتاجية للمصانع. وقد تجلّى هذا الانتعاش بوضوح في الأداء القوي خلال الربع الرابع من العام المالي، حيث بلغ معدل النمو ١٨,٨١٪.

شكل ٥ نسبة مساهمة قطاع الصناعات غير البترولية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (نقطة مئوية)

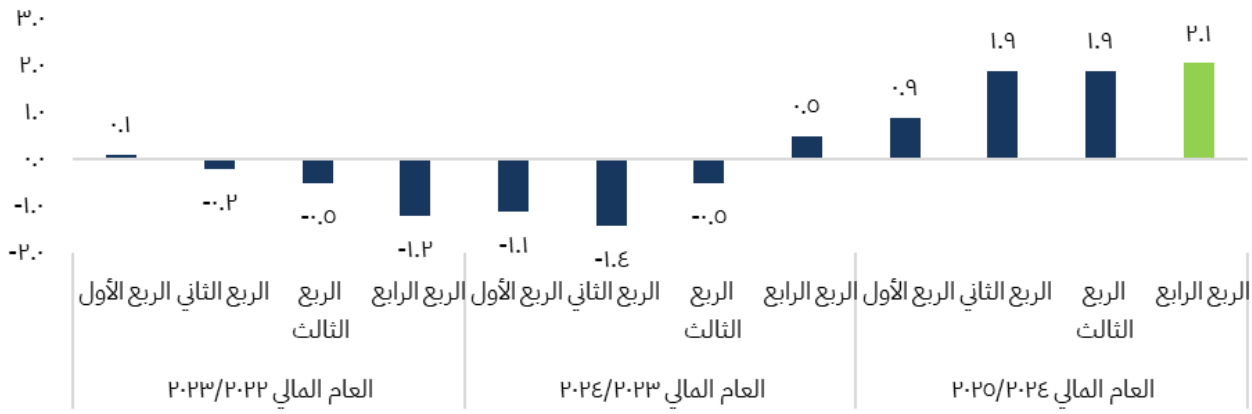

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شملت القطاعات الرئيسية المحفزة لهذا النمو صناعة السيارات (٩٤٪) الملابس الجاهزة (٥٤٪)، المشروبات (١٥٪)، والمنسوجات (٢٥٪). بالنسبة لصناعة السيارات، سجلت نموًا بحوالي ١٢٦٪ للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بالربع المماثل، مدفوعًا بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات، والتي تستهدف إنتاج نحو ٥٠٠ ألف مركبة سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠. وكذلك، تألقت صناعة الملابس الجاهزة كمحرك آخر للنمو الصناعي، حيث سجّلت معدل نمو سنوي بلغ ٤٠,٥٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وزيادة بمعدل ٥٤٪ بالعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنه بالعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ويعزي هذا الأداء إلى زيادة ملحوظة في الصادرات، مدفوعة باستثمارات أجنبية مباشرة - لا سيما من الشركات الصينية - وتوسعات في المدن الصناعية المتخصصة بإنتاج المنسوجات والملابس، ما ساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه الصناعة في الأسواق الدولية.

وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، أصبحت التنمية الصناعية والتجارية وجذب الاستثمارات ذات الطابع المستدام أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما في ظل الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير سلاسل القيمة، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني.

التكامل بين استراتيجيات الاستثمار الأجنبي، والتنمية الصناعية، والتشغيل لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

يُعد التكامل بين الاستثمار والتجارة والصناعة أحد العوامل الجوهرية لدفع النمو الاقتصادي. فالتجارة الخارجية تُشكّل امتدادًا للمنظومة الصناعية من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، بينما يُسهم الاستثمار في تطوير البنية التحتية الصناعية، ونقل التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.

ويشكّل الربط بين استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر والاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية ركيزة أساسية لتعزيز التحول نحو اقتصاد منتج وتنافسي ومستدام. فاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة لا يسهم فقط في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الإنتاجية، بل يخلق أيضًا روابط قوية بين الشركات المحلية والعالمية، مما يعزز من تكامل سلاسل القيمة ويحفّز الابتكار ويعزز الإنتاجية.

وفي المقابل، تساهم تنمية قاعدة صناعية قوية في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، من خلال توفير بيئة مواتية للإنتاج والتصدير. هذا التكامل بين المسارين يُمكّن الاقتصاد من خلق فرص عمل منتجة، وتحقيق تحوّل في مستويات الدخل، والارتقاء بجودة النمو الاقتصادي، بما يضمن استدامته على المدى الطويل ويعزز من قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

ومن خلال دراسة دقيقة للقطاعات المعنية، تم تحديد مجموعة من القطاعات المستهدفة والمشتركة بين الاستراتيجيتين، وذلك على النحو التالي:

كما تم تحديد القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي وهى تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الصناعات الاستراتيجية: الصناعات الغذائية، الأدوية، الكيماوية، الهندسية.
- مجموعة الصناعات الهامة: الأجهزة الطبية، الغزل والنسيج، مواد البناء، الاخشاب.
- مجموعة الصناعات المستقبلية: البرمجيات، السيارات الكهربائية، البطاريات، الوقود الأخضر والصناعات الخضراء.

والجدير بالذكر أن هذه القطاعات والأنشطة الفرعية تندرج ضمن القطاعات القابلة للتبادل التجاري التي تم تحديدها سابقًا، وتشمل الصناعة، السياحة، الزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي القطاعات التي تمثل الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام وزيادة الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

كما تعمل الحكومة المصرية على تعزيز التكامل بين استراتيجيات وسياسات **الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية، والتجارة الخارجية مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل**، بهدف تعظيم الأثر التنموي من حيث خلق فرص عمل منتجة ولائقة، إلى جانب تعزيز النمو المستدام.

يأتي هذا التوجه في سياق الاستعداد لمواجهة الزيادة المتوقعة في أعداد الداخلين إلى سوق العمل خلال العقد المقبل، نتيجة ما يعرف بظاهرة «الصدى الديموغرافي Youth Bulge»، وما قد يصاحبها من

شكل ٦ الصدى الديموغرافي Youth Bulge

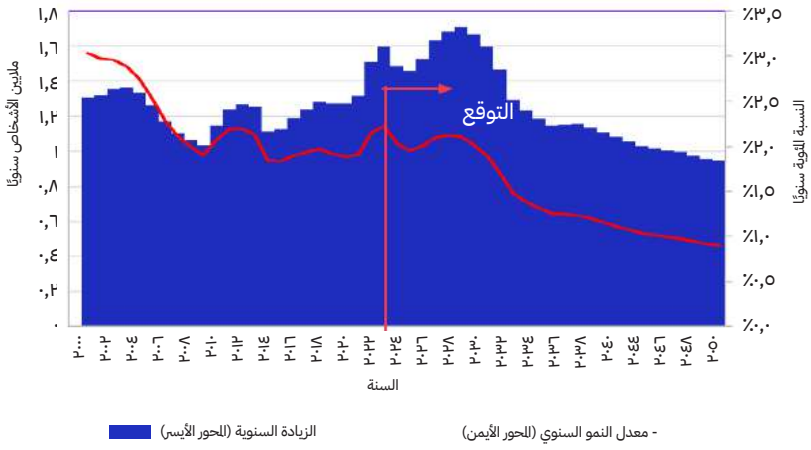

المصدر: حسابات خبراء منظمة العمل الدولية بناءً على متوسط توقعات السكان لمصر التي قدمتها مراجعة عام ٢٠٢٤ لتوقعات السكان العالمية (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢٤).

ضغوط على معدلات البطالة بحلول عام ٢٠٣٣، إذا لم تواكب سياسات التشغيل وتيرة النمو السكاني، حيث من المتوقع أن يزيد عدد السكان في سن العمل بأكثر من ١,٧ مليون سنويًا حتى عام ٢٠٣٠.

وتتضح أوجه التكامل بين الاستراتيجيات/السياسات المختلفة على النحو التالي:

أولًا: الاستثمار الأجنبي كمدخل للإنتاج والتشغيل

تُولي الحكومة اهتمامًا متزايدًا بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد فرص العمل، مع التركيز على قطاعات كثيفة العمالة، إلى جانب القطاعات التي تمزج بين عنصري العمل ورأس المال؛ كالصناعة، السياحة، الزراعة، الطاقة المتجددة، وخدمات التعهيد. ومن المستهدف أن يساهم الاستثمار في هذه القطاعات في نقل التكنولوجيا ورفع الإنتاجية، وتحقيق تأثيرات إيجابية على التوظيف والدخول.

ثانيًا: الصناعة كمحرك للنمو والتشغيل

تُشير بيانات ٢٠٢٤ إلى أن **قطاع الصناعة وحده يستوعب ١٣,٢٪ من المشتغلين (نحو ٣,٩٥ مليون مشتغل)**، ليأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء. ويمتلك هذا القطاع إمكانات كبيرة لزيادة معدلات التشغيل، لا سيما في المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. ويتم التركيز على **دعم الصناعات كثيفة العمالة** من خلال: تقديم حوافز استثمارية موجهة للمحافظات الأقل جذبًا، لضمان توزيع عادل للفرص وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ودعم جهود نقل ملكية الأصول الصناعية غير المستغلة وتوظيفها كضمانات لإطلاق برامج تمويل إنتاجي. علاوة على ذلك، فإن تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة وخاصة الريادية القائمة على الابتكار، من شأنها أن تؤدي الي انتعاش النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل وتحسين الدخول.

ثالثًا: التجارة كمُحفّز للطلب ومُضاعف لفرص العمل

لضمان استدامة التوظيف الناتج عن التصنيع والاستثمار، تعمل الحكومة على ربط الإنتاج الصناعي بقنوات التصدير، من خلال: تعزيز النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية وتطوير البنية التحتية اللوجستية والموانئ وتحفيز الالتزام بالمعايير العالمية للجودة والسلامة. هذا الربط يُؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات القطاع الصناعي، ويولّد وظائف مباشرة، وغير مباشرة، تؤدي إلي تحسين مستويات الدخول إلى جانب زيادة التنافسية.

رابعًا: تنمية المهارات والابتكار التكنولوجي وربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل

ولضمان تحقيق أقصى عائد من الاستثمارات الصناعية والتجارية، تمثل المهارات المدخل الأساسي لنجاح هذا التكامل حيث تشير دراسة للصندوق النقد الدولي إلى أن زيادة متوسط سنوات التعليم بمقدار سنة واحدة تنعكس إيجابًا على المدى الطويل، إذ تسهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تتراوح بين ٣ و٦ بالمئة وتضيف ما بين ٠,٤ و١,٤ نقطة مئوية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ووفقًا للبنك الدولي، فإن زيادة معدل التعلم بواقع سنة واحدة يمكن أن يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة تصل إلى ١٢٪. ويتحقق ذلك من خلال: تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، خاصة أن القطاع الخاص يساهم بنحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وبنسب مماثلة في خلق الوظائف؛ رفع كفاءة الخريجين لتلبية متطلبات سوق العمل المحلي والدولي؛ وتوجيه التعليم نحو المهارات المطلوبة في القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية. وبالتالي لابد من التركيز على الآتي:

١. **ربط برامج التدريب الفني والمهني باحتياجات السوق لضمان مواءمة العرض مع الطلب على العمالة.** فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات مما يُعزز من جودة التعليم الفني بما يتماشى مع المعايير الدولية. ومن أبرز هذه المبادرات تعاون شركات كبرى مثل شنايدر إلكتريك، بي. تك، وأوراسكوم مع الحكومة لدعم تطوير التعليم الفني وربطه بالقطاعات الاقتصادية الحيوية. إلى جانب التعاون مع جهات دولية مثل مؤسسة

التدريب الأوروبية ومنظمة العمل الدولية لتطوير المهارات، بما في ذلك المهارات الخضراء، ودمج اعتبارات التشغيل في السياسات التجارية والاستثمارية.

٢. **تعزيز البنية المؤسسية للجودة.** تم الاستثمار في تحسين جودة التعليم الفني وتوسيع نطاقه الجغرافي والقطاعي، عبر إنشاء مؤسسات داعمة مثل الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم الفني والتقني (إتقان – ETQAAN)، ومركز تعزيز جودة التعليم الفني (CEQAT)، وأكاديمية معلمي التعليم الفني والتقني (TVETA)، بما يسهم في تقليص الفجوة بين العرض والطلب على العمالة وتعزيز فرص اندماج الشباب في سوق العمل الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات كثيفة العمالة، مثل الملابس الجاهزة والصناعات الغذائية، تمثل مسارًا حيويًا لاستيعاب نسبة كبيرة من النساء في سوق العمل، مما يجعل من تطوير المهارات في هذه القطاعات أداة فعالة ليس فقط لتعزيز التوظيف، بل أيضًا لتمكين المرأة اقتصاديًا، وتحقيق مزيد من الشمول في سوق العمل.

٣. **تفعيل عمل مجالس المهارات قطاعية في القطاعات الاقتصادية المستهدفة،** والذي يساهم في تطوير المعايير المهنية، واعتماد الكفاءات، وتعزيز التطوير المستمر للمهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص التوظيف، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري كما هو الحال في قطاع الصناعات الكيماوية. فقد قام المجلس المشكل بالفعل من قبل القطاع في تحديد أهم المهن والوظائف، والمهارات والجدارات المقابلة لها- الحالية والمستقبلية - ورصد فجوات المهارات، وتصميم أطر تدريب وتعليم متخصصة سيتم اعتمادها رسميًا وفق المعايير الأوروبية، بما يعزز جاذبية القطاع للاستثمار ويحمي سوق العمل من الإحلال بعمالة أجنبية أعلى مهارة. ويمتد هذا النهج إلى **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، بما يشمله من مجالات واعدة كالأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتطوير البرمجيات، والخدمات الرقمية، حيث يتطلب قوة عاملة تمتلك مهارات تقنية ورقمية متقدمة.

كما تركز المجالس على تنمية المهارات في مجالات التحول الأخضر، عبر مواءمة التدريب مع متطلبات الاقتصاد المستدام، بما في ذلك تنفيذ مجالس مهارات لقطاع الطاقة المتجددة بالتعاون مع مؤسسة التدريب الأوروبية. وبالتوازي، يجري التعاون مع منظمة العمل الدولية لتطبيق نموذج تقييم الوظائف الخضراء لقياس أثر السياسات المناخية على العمالة، خصوصًا النساء والشباب، ودعم انتقال عادل يعزز النمو المستدام.

وفي ظل التغيرات الديناميكية في أسواق العمل واتساع فجوة المهارات، يُحذّر البنك الدولي من وجود «فجوة في رأس المال البشري» تعيق استعداد القوى العاملة لمتطلبات المستقبل. لذا، يتعين على الحكومات، لا سيما في الدول النامية، القيام بدور حاسم في بناء رأس مال بشري قوي، من خلال الاستثمار المبكر في الصحة والتعليم، وتوسيع فرص التدريب المهني، وتوفير بيئة تمكينية للفئات الأكثر هشاشة.

وتتطلب هذه الرؤية الشاملة لتطوير رأس المال البشري اتباع مسار متكامل عبر مراحل الحياة المختلفة يشمل:

- **تنمية شاملة خلال أول ١٠٠٠ يوم من الحياة؛**
- **تطوير المهارات المعرفية والاجتماعية في مرحلة الطفولة؛**
- **اكتساب المهارات وسلوكيات العمل المناسبة في فترة المراهقة والشباب؛**
- **تحديث المهارات باستمرار خلال مرحلة النضج المهني؛**
- **والحفاظ على صحة جيدة لتحقيق شيخوخة منتجة ونشطة.**

ويكتسب هذا التوجه بعدًا تطبيقيًا من خلال مؤشر التنمية البشرية (HDI)، الذي يقيس التقدم التنموي عبر ثلاثة أبعاد مترابطة: الصحة (متوسط العمر المتوقع)، والتعليم (متوسط وعدد سنوات الدراسة المتوقعة)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الدخل القومي). ويُعد HDI مرآة لفعالية سياسات تنمية رأس المال البشري، حيث تُظهر تجارب الدول أن التحسينات في هذا المؤشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا

بانخفاض الفقر والبطالة، وارتفاع مستويات العدالة الاجتماعية. وفي حالة مصر، ورغم التحسن التدريجي في تصنيفها، لا يزال هناك مجال كبير لتعزيز مكونات المؤشر، لا سيما في التعليم والصحة، لتحسين جودة الحياة وتحقيق طفرات تنموية مستدامة. لذا، يُعد تقرير التنمية البشرية في مصر من أبرز الأدوات الوطنية التي تقدم تحليلاً موضوعيًا لقياس التقدم في مجالات التعليم، والصحة، ومستوى المعيشة، وهي جميعها عناصر مترابطة تؤثر بشكل مباشر على تعزيز الجاهزية لسوق العمل وزيادة الإنتاجية.

كما تبرز أهمية مؤشر رأس المال البشري HCI الصادر عن البنك الدولي كأداة حيوية لكل من الحكومة والمواطنين، إذ يُسهم في تقييم الجوانب المرتبطة بالإنتاجية، مثل معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة، واستعدادهم المبكر للنجاح، ومستوى تحصيلهم الدراسي، وصحة البالغين.

٨. التعاون الدولي والشراكات الدولية من أجل النمو والتشغيل

تقوم الشراكات الدولية في المجال التنموي على نهج متكامل لا يقتصر على تمويل المشروعات ذات الأولوية وسد الفجوة التمويلية، بل يستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام والمساهمة في صياغة السياسات الدولية للمنافع العامة العالمية (Global Public Goods) مثل التحول الأخضر، والطاقة المستدامة، والصحة العامة. وتمثل مصر منصة محورية للتعاون الدولي مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في تنفيذ مشروعات تضع المواطن في قلب العملية التنموية، من خلال حشد التمويل والدعم الفني والخبرات الدولية بما يدعم تحسين الخدمات وفرص العمل وتعزيز التنمية الشاملة. وفي هذا الإطار، وكما سبق الإشارة إليه، يأتي تمويل القطاع الخاص كركيزة أساسية لدعم قدرته على التوسع محليًا وإقليميًا ودوليًا، بما يسهم في دفع النمو الاقتصادي وخلق القيمة المضافة، من خلال أدوات تمويل مبتكرة، ومساعدات فنية، ودعم السياسات الحكومية في مختلف القطاعات. وفي الوقت ذاته، تقوم السياسة الخارجية المصرية على تنويع وتوازن العلاقات مع مختلف القوى الفاعلة دوليًا، وتوظيف الثقل المصري إقليميًا ودوليًا لخدمة الأولويات الوطنية.

وفي وقت أصبحت فيه تعبئة الموارد منخفضة التكلفة تحديًا جوهريًا أمام الدول، في ظل اشتداد الضغوط الجيوسياسية وتقلب شروط وارتفاع تكاليف الاقتراض عالميًا، أسهمت جهود التعاون الدولي في بناء شراكات تنموية فاعلة خلال السنوات الست الماضية، رغم تلك التحديات، وتمكنت من تعبئة تمويلات ميسرة لدعم مختلف القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب توفير تمويلات منخفضة التكلفة (تمويل تنموي ميسر) للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المصرية والأجنبية. وتتميز هذه التمويلات بكونها طويلة الأجل وميسرة، حيث يبلغ المتوسط الترجيحي لسعر الفائدة ١,٧٪، مع متوسط فترة سماح ٦,٦ سنوات وفترة سداد ٢٠ عامًا.

كما تلعب التمويلات الانمائية الميسرة دوراً بارزاً في جذب مصادر للتمويل وعلى رأسها الاستثمار الأجنبي، ويتم تحقيق ذلك من خلال آليات التمويل المبتكرة بهدف دعم الأولويات الوطنية، وتحفيز الاستثمار الخاص، وخفض الاعتماد على أدوات الدين مرتفعة التكلفة، في إطار الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتُعد مبادلة الديون من أجل التنمية والضمانات الائتمانية من أبرز هذه

الآليات، حيث تسهم في تخفيف أعباء الدين، وتوجيه الموارد لتمويل مشروعات تنموية ذات أولوية، وجذب الاستثمارات، خاصة في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية. كما تعكس الشراكات مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و«ضمان» نموذجًا متكاملًا يجمع بين التمويل والتأمين والدعم المؤسسي، وقد أسهمت في تمويل التجارة، ودعم الصادرات، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز الاستدامة المالية، بما يخدم تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠. وفي السياق ذاته، يمثل صندوق مصر لإعداد دراسات المشروعات (EPPF) أداة محورية لدعم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاصPPP ، بقيمة١٠ ملايين يورو ولمدة٧ سنوات، ويعمل بآلية الصندوق الدوار لضمان الاستدامة. ويركز المرفق على مشروعات البنية التحتية الخضراء، ويتسق مع برنامج «نُوَفِّي»، خاصة في قطاعات المياه والطاقة.

فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة

تلعب اللجان المشتركة دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وغيرها من دول العالم، وتعد فرصة لدراسة المزيد من مجالات التعاون المشترك بين الدول، وتتيح آلية اللجان المشتركة الإطار المناسب لمناقشة ووضع آليات التعاون موضع التنفيذ. كما تُعد من أهم آليات التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم تبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة. وقد أظهرت اللجان المشتركة مع دول مثل رومانيا، طاجيكستان، بولندا، العراق، الأردن، لبنان، أوزبكستان، المجر، ألبانيا، فيتنام، الجزائر وتونس فرص تعاون محددة تستند إلى المزايا التنافسية لكل دولة، تشمل مجالات مثل تصنيع الأغذية، الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه، الزراعة الذكية والتحول الرقمي، تطوير البنية التحتية والصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، الزراعة المستدامة، التكنولوجيا الرقمية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

البريكس وبنك التنمية الجديد

وفي ضوء انضمام مصر لتجمع دول البريكس خلال عام ٢٠٢٤، وهو ما لا يعد اعترافًا بالإمكانيات الاقتصادية لمصر كأحد أهم الاقتصادات الناشئة في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط فحسب، بل يعكس تقارب الرؤى والأهداف المشتركة بين دول البريكس والتي تمثل طيفاً واسعاً من دول الجنوب العالمي.

يسعى تجمع البريكس وبنك التنمية الجديد (البريكس سابقاً) إلى تعزيز النمو الشامل من خلال التعاون بين الأسواق الناشئة والنامية وذلك ترسيخاً لمفهوم التعاون بين دول الجنوب، وفي هذا السياق فإن مصر تسعى للعمل جنباً إلى جنب مع الدول الشريكة لدفع التعاون بين بلدان الجنوب، والمساهمة في تحقيق الرخاء المُشترك وتعزيز التنمية المستدامة، هذا إلى جانب أن وضع أطر مؤسسية للتعاون بين دول البريكس وبنك التنمية الجديد يعمل على تحفيز جهود جذب المزيد من الاستثمارات لمصر.

يمثل التعاون بين دول الجنوب حجر الزاوية في استراتيجية بنك التنمية الجديد، كونه البنك الأول الذي تقوده دول الجنوب، ومن ثم، فإن التعاون مع البنك لا يقتصر فقط على التعاون المالي من خلال دعم المشروعات التنموية، بل يشمل تبادل أفضل السياسات والممارسات الناجحة المتعلقة بتعزيز جهود تحقيق التنمية الاقتصادية. وتضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات المصرية المعنية لصياغة استراتيجية وطنية لتعظيم الاستفادة من انضمام مصر للبريكس وبنك التنمية الجديد.

شراكة استراتيجية مع القارة الإفريقية

إيماءً إلى أهمية التعاون جنوب - جنوب كأداة استراتيجية لتعزيز النمو المستدام وخلق شراكات اقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي، تضع الحكومة في إطار نموذجها الاقتصادي الجديد القائم على القطاعات القابلة للتبادل التجاري خارطة طريق لتعميق الشراكات الاقتصادية مع أفريقيا وتعزز الاندماج التجاري والصناعي والاستثماري، مستندة إلى الاستراتيجيات القطاعية سالفة الذكر.

وترتكز هذه الخارطة على تطوير بنية تحتية مادية ورقمية متقدمة، وتوسيع سلاسل التوريد الإقليمية، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق عبر شبكات نقل ولوجستيات متكاملة، وربط مينائي وجوي فعال، مدعوم بآليات

تمويل مبتكرة وأنظمة دفع إقليمية ميسّرة. كما تولي أهمية خاصة لضمان النفاذ إلى الطاقة المستدامة، وبناء القدرات البشرية، وتوسيع قاعدة ريادة الأعمال، بما يعزز من مرونة الاقتصادات الأفريقية أمام الصدمات، ويرسّخ مسار التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي، قادر على خلق فرص عمل نوعية وزيادة القيمة المضافة، وفتح آفاق جديدة للتجارة البينية في القارة كما هو موضح أدناه:

- **البنية التحتية والربط الإقليمي:** الاستثمار في شبكات النقل البرية والبحرية والجوية، والموانئ، والسكك الحديدية، مع التوسع في مشروعات البنية التحتية الرقمية عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الثلاثي.
- **تعزيز التجارة البينية:** فتح خطوط ملاحية وجوية جديدة، وتنظيم معارض دورية للمنتجات الإفريقية، ودعم المصدرين المصريين عبر الوكالة المصرية لضمان الصادرات، وتفعيل نظام الدفع والتسوية الإفريقي PAPSS لخفض تكلفة وزمن التحويلات.
- **أمن الطاقة والتحول الأخضر:** تنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة وخاصة الشمسية، وتوفير مصادر كهرباء مستدامة لزيادة الأمن الطاقي ودعم النمو الاقتصادي بالقارة.
- **التنمية البشرية:** تبادل أفضل الممارسات التعليمية، وربط التعليم بسوق العمل، وتنظيم ورش عمل مشتركة لتعزيز المهارات والحد من البطالة.
- **ريادة الأعمال والقطاع الخاص:** دعم الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية، والاستفادة من منصة حافز كأداة للتعرف على فرص تمويل واستثمار مشتركة، مع تعزيز التعاون الاقتصادي الجنوب–جنوب لنقل التجارب الناجحة.
- **السلام والأمن:** دعم جهود تسوية النزاعات الداخلية والحدودية كشرط أساسي لتهيئة بيئة مواتية للتنمية الشاملة.
- **التحول الرقمي والخدمات الذكية:** من خلال إنشاء منصات رقمية موحدة لتعزيز التجارة البينية مع دول القارة الإفريقية، ودعم مشروعات الحوكمة الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية.
- **الصحة العامة والتكنولوجيا الحيوية:** من خلال التوسع في مبادرات مكافحة الأوبئة والأمراض المشتركة، ونقل خبرات مصر في صناعة الدواء واللقاحات، مع إنشاء مراكز إقليمية للبحوث الطبية والصحية.
- **الأمن الغذائي والزراعة الذكية:** من خلال تعزيز الشراكات في مجال الصناعات.

٩. التخطيط المكاني لتوطين التنمية الاقتصادية على مستوى المحافظات

وفي سياق تكامل السياسات الاقتصادية الكلية مع البعد المكاني للتنمية، تضع الدولة المصرية تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في صدارة أولوياتها، انطلاقًا من قناعة بأن العدالة المكانية والاجتماعية هي أساس التنمية الشاملة. ويُرسخ قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ هذا التوجه من خلال توفير إطار تشريعي متكامل للتخطيط على المستويات القومية والقطاعية والإقليمية والمحلية، يضمن سد الفجوات التنموية وتوزيع الاستثمارات العامة وفق معايير علمية. كما يتكامل هذا مع قانون البناء الموحد رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨، لضمان ترجمة الرؤية التنموية إلى واقع عمراني ملموس، حيث أصبح المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية ركيزة أساسية في منظومة التخطيط القومي، حيث يوجّه التوزيع المكاني للاستثمارات، ويشكّل المرجعية المكانية لموازنات البرامج والأداء على مستوى المحافظات، ويربط بين الاحتياجات العمرانية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المتوازنة. ويستكمل قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ الإطار التشريعي من خلال ضمان ربط الموارد بالبرامج التنموية وأولويات الدولة وفق منهجية البرامج والأداء، بينما يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد المزمع إصداره الإطار التنفيذي واللامركزي الذي يمكّن الوحدات المحلية من التخطيط، وإدارة الموارد، ومحاسبة النتائج.

تمثل البيانات والأدلة الركيزة الأساسية لصياغة سياسات تنموية أكثر استهدافًا وفعالية، إذ توفر البيانات الدقيقة والتحليلات المنهجة الأساس لفهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات ورصد الفجوات والتفاوتات الإقليمية. وتمكّن هذه التحليلات من فهم الواقع التنموي على مستوى المحافظات وتحديد الفجوات، من خلال توظيف أدوات إحصائية ودراسات متخصصة، مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، والتعداد الاقتصادي والسكاني، والمؤشرات التنموية المتنوعة مثل مؤشرات التنمية البشرية والفقر متعدد الأبعاد ومؤشر تنافسية المحافظات، كأدوات تحليلية هامة تسهم في توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة في تخصيص الموارد. كما يساهم تقرير التنمية البشرية في ربط البيانات بالسياسات العامة وتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يعزز من كفاءة التخطيط ويوجه الموارد نحو المناطق الأكثر احتياجًا.

وفي الوقت ذاته، تتبنى الدولة نهجًا مؤسسيًا متكاملاً لتطوير منظومة تخطيط قومي ومحلي أكثر مرونة وفاعلية، يقوم على ربط الاستثمارات العامة باحتياجات المحافظات الفعلية وفق مؤشرات قياس للفجوات التنموية، وتعزيز التوزيع العادل للموارد من خلال اعتماد معادلة تمويلية مطورة وكفاءة الإنفاق، من خلال تحديث معايير تقييم المشروعات تجعل اختيارها قائمًا على العائد التنموي والتكلفة والجدوى. وتمتد الإصلاحات إلى تطوير البنية المعلوماتية المكانية NSDI، وتقدير الاستثمارات الخاصة لزيادة واقعية الخطط، وتمكين المحافظات من صياغة أولوياتها داخل برامج تنمية محلية مطوّرة. ويعزز هذا النهج اعتماد السياسة الحضرية الوطنية (سبتمبر ٢٠٢٣) التي تربط أدوار المدن بالموازنة الاستثمارية وتستهدف توجيه النمو الحضري، وتدعيم التنمية الاقتصادية المحلية، وتفعيل حوكمة حضرية متكاملة. ويتكامل ذلك مع منظور «أقطاب النمو» لتوجيه الاستثمار العام والخاص نحو مراكز اقتصادية ذات ميزات تنافسية قادرة على رفع الإنتاجية وجذب الاستثمار وتوليد فرص العمل بما يحقق توزيعًا أكثر اتساقًا لفرص التنمية.

١٠. البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية: سياسات وإجراءات هيكلية شاملة (اقتصادية –اجتماعية – قطاعية)

في إطار تحديد المستهدفات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال السنوات القادمة، يتناول هذا الجزء السياسات والإجراءات التي شكلت الأساس في صياغة هذه المستهدفات وتحديد المسار المطلوب لتحقيقها. وفي هذا السياق، تُمثّل الإصلاحات الهيكلية حجر الزاوية في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود، إذ إنها لا تقتصر على دعم النمو، بل تهدف إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز مرونته، وتنويع هيكله الإنتاجي، ورفع كفاءته التنافسية.

وانطلاقًا من هذا التوجه، تواصل الدولة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يُعد الإطار التنفيذي الأهم لتوجيه التدخلات والسياسات القطاعية، استنادًا إلى ثلاثة محاور استراتيجية مترابطة، وهي:

١. **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي**، من خلال إجراءات مثل إدارة الدين العام، والإصلاح المالي وتعزيز الشفافية، وحوكمة الاستثمارات العامة، وتنفيذ إصلاحات ضريبية فعالة لتعبئة الموارد والإيرادات المحلية، فضلًا عن تفعيل برامج الحماية الاجتماعية.

٢. **رفع القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال**، عبر تطوير المنظومة التشريعية والتنظيمية، وتيسير الإجراءات، وتحفيز الاستثمار والرقمنة، وحماية المنافسة، وتبسيط التجارة.

٣. **دعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر**، من خلال التوسع في الطاقة النظيفة، وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص في مجالات مثل المياه، وتطوير أسواق الكربون، وخفض الانبعاثات

ويتم تنفيذ هذه المحاور من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات حيث تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور رئيسي في قيادة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية،

من خلال صياغة سياسات وإجراءات الإصلاح بالتنسيق مع الوزارات والجهات الوطنية المعنية، وبما يتسق مع الاستراتيجيات والأولويات القطاعية للدولة. كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين لتعبئة تمويلات دعم الموازنة اللازمة لتسريع تنفيذ الإصلاحات وتعزيز أثرها المؤسسي والاقتصادي. ولأول مرة، تم اعتماد إطار زمني واضح لجميع السياسات والإجراءات الإصلاحية، مدعومًا بآلية متابعة وتقييم ربع سنوية، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان استمرارية التنفيذ.

وتعكس الإصلاحات الهيكلية الشاملة اتساع نطاق التحول الاقتصادي الذي تتبناه الدولة المصرية، حيث يضم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية حزمة واسعة من أكثر من ٤٠٠ سياسة وإجراء تنفذها أكثر من ٥٠ جهة حكومية ووطنية، ضمن هيكل إصلاحي مترابط يستهدف معالجة القيود التي تعوق النمو الإنتاجي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد. ويرتكز البرنامج على إصلاحات جوهرية لتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص وتسهيل التجارة وتعزيز التنافسية الصناعية، إلى جانب تطوير النظام الضريبي، وتحديث الأسواق المالية غير المصرفية، وتحسين حوكمة وإدارة الاستثمارات العامة والدين العام. كما يدمج البرنامج بُعد العدالة الاجتماعية عبر توسيع الحماية الاجتماعية ودعم سوق العمل، ويعالج تحديات القطاعات الحيوية مثل المياه والكهرباء، بالتوازي مع دفع التحول الرقمي والابتكار وبناء اقتصاد أخضر من خلال سياسات طاقة مستدامة وتطوير سوق الكربون. وتبرز هذه المنظومة شمولية وزخم الإصلاحات بوصفها جزءًا من تحول استراتيجي واسع يهدف إلى رفع الإنتاجية وتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على تحقيق نمو مستدام عالي القيمة المضافة.

السياسات والإجراءات ذات الأولوية في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

يتضمن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية مجموعة من السياسات والإجراءات ذات الأولوية التي تمثل محركات أساسية لإطلاق الطاقات الكامنة للاقتصاد المصري ودعم مسار التحول الإنتاجي والنمو المستدام. وترتكز هذه الإصلاحات على معالجة الاختلالات البنيوية، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة إدارة الموارد العامة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد وقدرته على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن الأمثلة التالية تعكس نماذج مختارة ضمن نطاق أوسع من السياسات والإجراءات المدرجة داخل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

فيما يخص **التنمية الصناعية**، يبرز تطبيق نظام المزايدات التنافسية لتخصيص الأراضي الصناعية ورقمنة الخدمات الصناعية عبر المنصة الرقمية كأمثلة على جهود تعزيز التنافسية وزيادة كفاءة بيئة الاستثمار الصناعي. وفي مجال **الحماية الاجتماعية**، تعد عملية تسجيل مستفيدي تكافل وكرامة تلقائيًا في التأمين الصحي الشامل وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضمان الاجتماعي من أبرز التدخلات التي ترفع كفاءة منظومة الحماية وتسهم في الدمج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستحقة.

كما تعكس إصلاحات **إعادة تعريف دور الدولة** جانبًا محوريًا في البرنامج من خلال إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة وتحديث سياسة ملكية الدولة لتقليل المزاحمة أمام القطاع الخاص، إلى جانب تنظيم التوريد المباشر للكهرباء المتجددة بين منشآت القطاع الخاص بما يدعم التحول الأخضر وخفض تكاليف الإنتاج. وفي محور **الاقتصاد الرقمي والابتكار**، تأتي إصلاحات مثل الإطار التنظيمي للتمويل الجماعي، وتطوير منظومة الاستثمار غير المصرفي، وبرامج دعم الشركات الناشئة ورأس المال المخاطر لتعزيز بناء اقتصاد معرفي قائم على التكنولوجيا وريادة الأعمال.

وتعكس هذه النماذج تنوع وعمق السياسات والإجراءات الهيكلية ذات الأولوية داخل البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، والتي تغطي الاستثمار والصناعة والطاقة والحماية الاجتماعية والابتكار والرقمنة، دون أن تمثل حصراً لكافة التدخلات. فهي جزء من منظومة أوسع من الإجراءات التكاملية المصممة لتعزيز الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المصري.

والجدير بالذكر أنه تم إدراج مصر ضمن الدول المشاركة في الإصدار الثالث من تقرير «جاهزية بيئة الأعمال» (Business-Ready) الصادر عن مجموعة البنك الدولي والمقرر إطلاقه في نوفمبر ٢٠٢٦. والذي يستند إلى استبيانات الشركات ومشاورات الخبراء لتقييم بيئة الأعمال عبر ثلاثة محاور رئيسية: الإطار التشريعي والتنظيمي، وجودة الخدمات العامة، والكفاءة التشغيلية، من خلال عشرة موضوعات تغطي مختلف مراحل دورة حياة الشركات، منها تأسيس الشركات، الضرائب، العمالة، الخدمات المالية، والتجارة الدولية، وغيرها.

وفي إطار استعداد مصر للانضمام للتقرير، قامت الحكومة المصرية بتحديد مجموعة إصلاحات جديدة في مختلف موضوعات التقرير تستند إلى نتائج المشاورات مع القطاع الخاص والجهات الوطنية وتحليل البيانات، بما يُعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويُسهم في تحسين ترتيب مصر في المؤشرات الدولية. ويتكامل هذا الجهد مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطط الإصلاح الهيكلي الجارية، ويُعزز من جذب الاستثمارات ودور القطاع الخاص في التنمية.

وتشير التقديرات إلى أن الإصلاحات الهيكلية الجارية في مصر تحمل عوائد نمو واضحة، إذ من المتوقع أن تعزز مرونة الاقتصاد واستدامة النمو، وترفع الإنتاجية، وتحسن القدرة التنافسية، وتزيد من جاذبية الاستثمار الخاص. كما أن إصلاحات الحوكمة وتسهيل التجارة وتحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص تُعد محركات رئيسية لتحقيق مكاسب اقتصادية على المديين القصير والمتوسط، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا وإنتاجية وتنوعًا. ومن شأن ذلك أن يعزز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ويقوي قدرتها على مواجهة الصدمات، ويمهد لنمو قائم على الابتكار والتنافسية.

وللمرة الأولى يتم نشر قائمة بالسياسات والإجراءات الهيكلية المنفذة بالتوازي مع الإعلان عن نتائج الناتج المحلي الإجمالي، في خطوة تعكس الترابط الوثيق بين مسار النمو الاقتصادي والتقدم المُحرز في تنفيذ الإصلاحات وتعزز من فهم التطورات الاقتصادية في سياقها الهيكلي الأوسع.

وتقوم هذه الجهود على قناعة راسخة بأن الاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية المستدامة **ويطلق العنان للإمكانات الكامنة (Potential Output) في الاقتصاد المصري**. وهذا يخلق تفاعلًا ديناميكيًا ينتقل بالاقتصاد إلى حلقة متصلة تُسرّع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وتسهم في رفع الإنتاجية، وتحفز الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتوسع قاعدة التصدير، بما يدفع بالنمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل ذات جودة.

الاستقرار يمكّن الإصلاحات، والإصلاحات تعزز الاستقرار - مما يرسخ أسس التنمية الاقتصادية

- سياسات مالية ونقدية قابلة للتنبؤ
- حوكمة الاستثمارات العامة
- الضبط المالي
- تعبئة الإيرادات المحلية
- نظام سعر صرف مرن
- استهداف التضخم

- التنمية البشرية
- التنمية الصناعية
- البنية التحتية
- الوظائف والنمو
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص
- ريادة الأعمال
- التكنولوجيا والابتكار
- الاستثمارات الخضراء
- الإنتاجية

- المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي
- المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال
- المحور الثالث: دعم الانتقال الأخضر

المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

١١. المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

يأتي هذا الجزء ليُترجم أولويات الإصلاح الهيكلي والحلول المقترحة التي تم استعراضها إلى مجموعة متسقة من **المستهدفات الكمية**، ضمن **إطار اقتصاد كلي مبسط** يتضمن مجموعة من **الأهداف القابلة للقياس بحلول عام ٢٠٣٠ وما هو مأمول بحلول ٢٠٥٠**. ويعتمد هذا الإطار على **ثلاثة سيناريوهات**:

- **السيناريو الأساسي:** يعكس المسار المتوقع في ظل استمرار جهود الإصلاح الحالية،
- **سيناريو الإصلاح المتسارع:** يقوم على تسريع وتيرة الإصلاحات، و
- **السيناريو المتحفظ:** سيناريو أكثر تحفظًا يأخذ في الاعتبار المخاطر النزولية المتمثلة في تصاعد حالة عدم اليقين العالمي والتوترات الجيوسياسية وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الوطني.

تم تقدير مجموعة من المستهدفات الاقتصادية استناداً إلى سلاسل زمنية تعكس الاتجاهات السابقة، وأحدث مؤشرات الأنشطة الاقتصادية، وأخذًا في الاعتبار مسار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب ما تضمنته رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، فضلًا عن الاستراتيجيات القطاعية المشار إليها في السردية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تعكس الاتجاهات العامة المستهدفة في تلك المرجعيات، مع مراعاة تحقيق قدر من الاتساق والترابط بين السياسات الكلية والقطاعية، بما يدعم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

يستعرض الجدول التالي أهم المستهدفات والافتراضات الأساسية لسيناريو الإصلاحات المتسارع، والتي تم تحديدها على مدى السنوات القادمة حتى عام ٢٠٣٠، وما هو مستهدف ومأمول تحقيقه بحلول ٢٠٥٠، كما يتضمن مقارنة بين السيناريوهات الثلاثة (الإصلاحات، الأساسي، المتحفظ) فيما يخص مؤشرات عام ٢٠٣٠ فقط. ويمكن الإطلاع على الافتراضات المرتبطة بالسيناريوهات المختلفة والفرص والمخاطر في الجزء الأخير من السردية الوطنية بعنوان «المستهدفات الكمية للسردية الوطنية للتنمية الشاملة».

المُؤشّر[1]	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[2]
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات
مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٤,٤	٥,٣	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٦,٢	٧,٥	٥,٠	٨
مُعدّل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٢	٣,٨	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٤,٦	٥,٩	٢,٩	٦,٥
مُساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪) (البترولية وغير البترولية)	١٥,١	١٥,٧	١٦,٢	١٧,٢	١٨,٥	١٨,٨	٢٠	١٦	٢٥
مُساهمة الصناعة غير البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٢,١	١٣	١٣,٧	١٤,٩	١٦,٤	١٦,٤	١٨	١٣	٢١
مُساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٣,٧	٣,٩	٤	٤,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٩	٤,٠	٦
عدد السائحين بالمليون[3]	١٩,١	٢٠,٨	٢٢,٨	٢٤,٩	٢٧,٢	٢٢	٣٠	١٩	٥٠
مساهمة قطاع الطاقة (الكهرباء واستخراجات البترول والغاز وتكرير البترول) في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٨,٧	٨,٧	٨,٨	٨,٨	٩,١	٨,٨	٩,٤	٨,٥	١٠
نسبة مشاركة الطاقة النظيفة بمزيج الطاقة الشاملة (رياح-شمسي-مائي- نووي ٪)	١٢[4]	١٨,٦	١٩	٢٣	٣٣	٣٩	٤٢	٢٠	٥٥
مُساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي (٪)[5]	٢,٤	٢,٧	٣	٣,٤	٣,٩	٣,٠	٤,٥	٢,٥	٨
مُساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١٧,٣	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٥	١٧,٦	١٧	١٧,٧	١٧,٠	٢٠
الاستثمارات الكليّة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	١١,٧	١٣,٣	١٤,٩	١٦,٥	١٨,١	١٧,٣	٢٠	١٤	٢٥

١ تعتمد التقديرات على البيانات الفعلية المتاحة حتى ديسمبر ٢٠٢٥.
٢ تم الاسترشاد بنتائج نموذج التنبؤ بأوضاع الاقتصاد الكلي MFMOD – GJ المستخدم من قبل البنك الدولي عند تحديد مستهدفات عام ٢٠٥٠
٣ يشير عدد السائحين إلى السنوات الميلادية وليس إلى السنوات المالية.
٤ أحدث بيان متاح للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
٥ تختلف بيانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن تلك الواردة في الحسابات القومية الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث تقوم وزارة الاتصالات بإضافة الأنشطة المرتبطة بالصناعات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى المساهمة الكلية للقطاع.

المُؤشّر[1]	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[2]
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات
نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الاستثمارات الكليّة (٪)	٥٦,٥	٦٠,٩	٦٤,٤	٦٧,٣	٦٩,٦	٦٧,٧	٧١,٩	٦٠	٧٥
الاستثمارات الخاصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٦,٦	٨,١	٩,٦	١١,١	١٢,٦	١١,٧	١٤,٤	١٠	٢٢,٥
مُساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٧٩,٤	٧٩,٧	٨٠,٢	٨٠,٦	٨١,٩	٨١,٢	٨٣	٧٥	٨٩
تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالمليار دولار)	١٢,٢	١٦,١	١٧,٨	٢٠	٢٢,٨	٢٠,٥	٢٤,٦	١٧,٦	٧٥
نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي الاستثمارات العامة (٪)	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	٦٥	٨٥
الصادرات السلعيّة والخدميّة (بالمليار دولار)	٧٢,٣	٨٤,٨	٩٧,٧	١١٠,٢	١٢٥,٣	١٠٠	١٤٥	٩٠	٢٥٠
الصادرات السلعيّة (بالمليار دولار)	٤٠,٢	٤٧,١	٥٤,٣	٦١,٣	٦٩,٧	٥٦,٣	٨٠,٧	٥٠	١٥٠
صافي الصادرات السلعيّة والخدميّة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪)	١١,٧-	٧,٦-	٥,٥-	٤,٨-	٤,٣-	٦,١-	٢,٤-	١٠-	٥
عدد الوظائف المُضافة سنويًا (بالمليون)	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩٥	٠,٩٥	١,١	١,٥	٠,٩	٢,٥
مُعدّل المُشاركة في القوى العاملة كنسبة من السكان فوق سن ١٥ عام (٪)	٤٥,٣	٤٦,٠	٤٦,٦	٤٧,٣	٤٨	٤٦,٤	٤٨,٧	٤٥	٧٥
مُعدّل مُشاركة الإناث في القوى العاملة (النسبة المئويّة للإناث فوق سن ١٥ عام) (٪)	١٩,٧	٢٠,٣	٢٠,٩	٢١,٥	٢٢,٢	٢٢,٣	٢٢,٨	٢٠	٥٠

المُؤشّر[1]	٢٥/٢٤	٢٦/٢٥	٢٧/٢٦	٢٨/٢٧	٢٩/٢٨	٢٠٣٠			٢٠٥٠[2]
						الأساسي	الإصلاحات	المتحفظ	الإصلاحات
نسبة العمالة غير الرسميّة بأجر من إجمالي القوى العاملة (نسبة التشغيل غير الرسمي) (٪)	٦٥-٦٠	٦٠	٥٦	٥٣	٤٨	٥٠	٤٥	٦٠	٢٥
نسبة الإيرادات الضريبيّة للناتج المحلي الإجمالي (٪)[6]	١٢,٣	١٣,٤	١٤,٤	١٤,٧	١٥	١٤	١٥,٢	١٣	٢٥
العجز المالي الكلي (٪)[6]	٧,٣	٧	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٦	٤,٩	٧	٠
دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (٪)[6]	٨٣,٨	٧٩,٧	٧٥,٥	٧٢	٧٠	٧٢	٦٨	٧٥	٥٥
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي (تكافل وكرامة) من جملة السكان تحت خط الفقر (٪)	٦٠[7]	٦٢,٥		٦٥	٦٧,٥	٦٢	٧٠	٦٠	١٠٠
نسبة المنتفعين بمنظومة التأمين الصحي الشامل من جملة السكان (٪)	٦٩,١[7]	٧٣		٧٥	٨٠	٧٣	٨٥	٦٩	١٠٠
نسبة المستفيدين من الدعم النقدي الذين لديهم تأمين صحي (٪)	٣٢[7]	٤٦		٥٢	٥٨	٤٦	٦٤	٣٢	١٠٠
متوسط كثافة الفصول في مدارس التعليم الحكومي (عدد الطلاب / الفصل)	٣٨[7]	٣٦		٣٤	٣٢	٣٦	٣٠	٣٨	٢٠
عدد مدارس التكنولوجية التطبيقية	١١٥	١٣٥		١٥٥	١٧٥	١٥٠	٢٠٠	١٢٠	٥٠٠

٦ وفق الاستراتيجية المالية متوسطة الأجل لوزارة المالية ٢٠٢٥

٧ قيمة أحدث بيان لعام ٢٠٢٤.

١٢. البرنامج التنفيذي للسردية الوطنية للتنمية الشاملة

في ضوء أهمية ترجمة **السردية الوطنية للتنمية الشاملة** إلى خطة تنفيذية واضحة تربط بين الأداء التنموي والأداء المالي، بما يتيح قياس الأثر الفعلي للإنفاق العام وفق مؤشرات أداء كمية وإطار زمني محدد، يأتي **البرنامج التنفيذي** للسردية الوطنية للتنمية الشاملة ليُشكّل الإطار العملي للتنفيذ ضمن الإطار الموازني متوسط المدى، واتساقاً مع قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون المالية العامة رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، وبالاعتماد على منهجية «البرامج والأداء» بوصفها آلية لضمان ربط الموازنة بالأهداف الاستراتيجية وتعزيز كفاءة الإنفاق وفعالية التنفيذ عبر مختلف الجهات المعنية.

وينقسم البرنامج التنفيذي إلى أهداف أفقية وأخرى رأسية؛ إذ تمثل الأهداف الأفقية مجموعة من الأولويات المشتركة تتطلب تنسيقًا وثيقًا بين مختلف الجهات المعنية لضمان الاتساق والتكامل في التنفيذ، مثل تعزيز التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، والاستثمار في رأس المال البشري. أما الأهداف الرأسية فهي أهداف محددة وخاصة بكل وزارة أو جهة معنية، وترتبط مباشرة بمهامها ومسؤولياتها القطاعية. وهو ما يتم تناوله بالتفصيل في الجزء الخاص بالبرنامج.

ولضمان **توفير الآليات المساندة لتنفيذ البرنامج التنفيذي** داخل الوزارات والجهات، تم إعداد **أدلة تخطيطية مُتطورة**، منها «دليل إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية»، و«الدليل الإجرائي للمتابعة والتقييم»، و«الدليل الإرشادي لإعداد خطط البرامج والأداء» بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف دعم عملية إعداد الخطط، ونشر الوعي بأهمية الإدارة المبنية على النتائج في تحسين الأداء وتقييم مدى فعالية البرامج والمشروعات والسياسات في تحقيق الأهداف المرجوة، فضلاً عن اعتماد منهجيات مُتطورة بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وفي هذا الإطار، تم **تعزيز قدرات كافة مسؤولي التخطيط والمتابعة والتقييم في كافة الوزارات والجهات** على هذه الأدلة والأدوات التخطيطية.

وفي ضوء ما سبق، تم ترجمة أهداف السردية إلى تسع أولويات استراتيجية كما هو موضح أدناه موزعة ضمن مخرجين رئيسيين هما: نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، وتوزيع عادل لعوائده، بما يشكّل الأساس لتصميم البرنامج التنفيذي. ويُعد تمكين المرأة والشباب والتمويل أهداف مشتركة عبر جميع هذه الأولويات. وفي هذا الإطار، سيتم تفعيل «منظومة أداء» لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في تحقيق المستهدفات التنموية، وذلك في إطار من الحوكمة والشفافية والمساءلة التنفيذية، مع رصد التحديات التي قد تعوق التنفيذ وتحديد الإجراءات العاجلة اللازمة لمعالجتها.

أولويات السردية الوطنية للتنمية الشاملة